مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 10 آب 2023

عين على العدو الخميس 10-8-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 3 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية، كما تعرضت مستوطنة "بات حيفر" قرب طولكرم لإطلاق نار دون إصابات.
- **قناة كان** :نشر أول: تشير التحقيقات في ملابسات عملية تل أبيب يوم السبت الماضي، أن المنفذ **أبو بكر**، تسلل في ساعات الصباح الباكر من الضفة عبر ثغرة في السياج الممتد على خط التماس بالقرب من قرية رمانة جنوبي جنين، ولم يعرف بعد كيف تمكن من الوصول من هناك إلى تل أبيب، ويرجح أنه استعان بفلسطيني من الداخل على الطريق ولم يكن على علم بنواياه.
- **إذاعة جيش العدو** :الوحدة 33 لمكافحة الإرهاب التابعة للشرطة داهمت أمس مخيم عقبة جبر بالقرب من أريحا لاعتقال مطلوبين.
- **يديعوت أحرونوت** :من خطوات "حكومة نتنياهو" المقترحة لتقوية السلطة الفلسطينية: تقليص اقتحامات مناطق Aباستثناء إحباط منفذي العمليات، وإعادة جثامين فلسطينيين لا يتبعون لمنظمات، وإطلاق سراح أسرى مرضى، والترويج لخطط بناء فلسطينية، وزيادة الإنفاذ على البؤر الاستيطانية، والعمل ضد الجرائم القومية، وتقليص الإغلاق على مناطق السلطة، والعمل لمغادرة فلسطينيين عبر مطار رامون، وتوزيع أرباح مدفوعات معبر اللنبي، وتسريع تطوير حقل الغاز قبالة سواحل غزة، مثل هذه الخطوات تواجه معارضة من "بن غفير" و"سموتريتش" لقناعتهما بأن السلطة تدعم "الإرهاب."

- **يديعوت أحرونوت :**مقاتلو الوحدة 33 (جدعون) مع الشاباك و"الجيش الإسرائيلي"، اعتقلوا قبل أسبوع في أريحا فلسطينياً يبلغ من العمر 21 عامًا كان ينوي تنفيذ عملية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان :**من المقرر أن يتوجه وزير الطاقة "يسرائيل كاتس" الأسبوع المقبل، في زيارة رسمية إلى الإمارات، سيلتقي خلالها مع وزير التكنولوجيا والصناعة الإماراتي سلطان الجابر، وثلاثة وزراء أردنيين هم وزراء المياه والطاقة والبيئة، والهدف من الزيارة هو الترويج لمشروع إقليمي للمياه مقابل الكهرباء الأردنية.
- **القناة 14 :**أحدث تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية أمان بأن نصر الله قد يرتكب خطأ قد يؤدي إلى الحرب، بحلول نهاية عام 2023.
- **موقع والا :**في إطار المفاوضات بشأن صفقة بين الولايات المتحدة والسعودية و"إسرائيل"، "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو" مهتم بمحاولة تحقيق اتفاقية "تحالف دفاعي" مع الولايات المتحدة تركز على تعزيز الردع ضد إيران، هذا ما قاله لموقع والا 4 مسؤولين أمريكيين و"إسرائيليين" كبار.
- **يديعوت أحرونوت :**تقرير في صحيفة "وول ستريت جورنال" يشير إلى أن الولايات المتحدة والسعودية اتفقتا على الخطوط العريضة العامة لاتفاق مستقبلي من شأنه أن يشمل التطبيع مع "إسرائيل" – في المقابل سيكون لـ "إسرائيل" تنازلات لصالح الفلسطينيين، وضمانات أمنية من الولايات المتحدة، ومساعدة في المجال النووي المدني – قال مسؤولون أميركيون إنهم يعتقدون أنه في غضون نحو عام ستكون هناك اتفاقات على جميع تفاصيل الخطة
- **موقع والا :**يقدر حلفاء أوكرانيا أن فرصها في استعادة السيطرة على الأراضي المهمة التي سيطرت عليها روسيا تتضاءل أكثر فأكثر، هذا ما قاله مسؤولون أميركيون وغربيون كبار الذين وصفوا بشكل متزايد التقييمات "المتزنة" للسيناريوهات في ساحة المعركة.

الشأن الداخلي:

- **"مكتب نتنياهو" :"**قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزوجته سارة أمس بزيارة لموقع جبل الشيخ، وقاموا بجولة في المكان وشاهدوا مرتفعات الجولان، كما التقيا بجنود كتيبة الناحال الذين يخدمون هناك، وقال نتنياهو": "ندوس على أرض ستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية."
- **يديعوت أحرونوت :**قررت محكمة الصلح في القدس عصر أمس الإفراج عن "إليشع يارد"، وهو ناشط سابق في حزب "عوتسما يهوديت"، وضالع في جريمة قتل الفلسطيني قصي معطان في قرية برقة بالقرب من رام الله، كما قررت المحكمة الإفراج عن المستوطن الثاني المحتجز في المستشفى "يحيئيل إندور" للإقامة الجبرية المنزلية.
- **"إسرائيل اليوم :"**ستستمع المحكمة العليا إلى الالتماسات ضد الشرطة بعد أن منعت المتظاهرين من التظاهر في مستوطنة نيفيه أطيف بالجولان حيث يتواجد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع زوجته سارة في عطلة بفندق باندا.

- **جيش العدو** :أجرى قائد "فرقة الجليل" أمس جولة على الحدود الشمالية مع لبنان برفقة رؤساء مجالس المستوطنات، واستعرض خلال الجولة الوضع الأمني الراهن وتقييم الوضع والجهود المبذولة للحفاظ على أمن سكان المستوطنات الشمالية.
- **معاريف"** :هرتسوغ" للمتظاهرين ضد الإصلاح: "بعضكم لم يعط فرصة للمفاوضات."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **عضو الكنيست "ألموغ كوهين" حول قتل مستوطنين للفلسطيني قصي معطان في برقة"** :لو كنت أنا في الميدان، كنت سأطلق النار أيضًا."
- **"بتسلئيل سموتريتش"** :"لن نتراجع عن تجميد الأموال الخاصة بالعرب، هذه الأموال تغذي الجريمة."
- **منصور عباس يهاجم "وزير المالية سموتريتش"** :"ليس عنصريًا فحسب، بل اقتصاديًا فاشلاً أيضًا."
- **يسر ائيل كاتس"** :رغم كل اضطرابات المتظاهرين والإعلاميين، إلا أن الحكومة فعالة وتعمل."
- **"بنيامين نتنياهو"** :"قمت أنا وسارة بزيارة جبل الشيخ والتقينا بجنود ناحال، سيبقى هذا المكان الجميل دائمًا تحت سيادة إسرائيل."
- **"عايدة توما سليمان"** :"سموتريتش، قل الحقيقة وبدون تردد، أنت وزير مالية المستوطنات، حاولت أن تسرق من المال العام المخصص للمواطنين العرب، توقف عن التذمر وعلى الأقل تحلى بالشجاعة لقول الحقيقة."
- **عضو الكنيست أحمد الطيبي"** :تقول شرطة إسرائيل إن من التهم الموجهة للمعتقلين الفلسطينيين من قرية برقة، التجمع غير المصرح به وإطلاق الألعاب النارية على المستوطنين!! – هل اتهم أحد المستوطنين بالتجمع غير القانوني؟ (هاجم عشرات المستوطنين سكان قرية برقة) باختصار: لا توجد طريقة لمعاقبة المستوطن الذي يقتل فلسطينيًا، ولا توجد طريقة للاعتراف بحق الفلسطينيين في الدفاع عن النفس عن جسده وممتلكاته".

* * *

مقالات

i24NEWS : بن غفير يطلب من المستشارة القضائية للحكومة مقاضاة النائب الطيبي بسبب "تحريضه على الإرهاب"

يواجه النائب العربي في الكنيست أحمد الطيبي مطالبة بمقاضاته على خلفية خطاب ألقاه في الجامعة الأميركية في جنين هذا الأسبوع، صدر عن وزير الأمن القومي . وبحسب النشر في موقع واللا الإسرائيلي، الأربعاء، فقد طلب وزير الأمن القومي من المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا فتح تحقيق ومحاكمة عضو الكنيست الطيبي بزعم "قيامه بالتحريض على الإرهاب بناء على الخطاب الذي ألقاه أمام الطلبة الخريجين في الجامعة ." وجاء في الرسالة التي بعث بها الطيبي للمستشارة القضائية للحكومة وحصل على نسخة منها موقع واللا "كلمات عضو الكنيست الطيبي التي تفوه بها عندما صرخ بصوت أجش على خشبة المسرح باللغة العربية وسط تصفيق الجمهور المتحمس... "خير صورة لهذه الأمة الناجحة الصامدة الجليلة. ألف

مبروك. مبروك لكم جميعا ... الإنجاز والامتياز والتعليم والعطاء هو سلاح المظلومين والمقموعين وهو سلاح الشعب القابع تحت الاحتلال، الذي يكافح من أجل أن يكون حراً وسامياً، ومن هنا من جنين ... جنين الصامدة، جنين العالية، جنين الفخر وجنين السامية، يرتفع هذا الصوت. صوت الحرية. قدّر لجنين أن تمثل هذا الشعب بالصمود والسمو. وفي المعركة المستمرة من أجل الحرية. مبروك لمدينة جنين."

وبحسب بن غفير، قال الطيبي في خطابه: "كنت هنا في مخيم جنين عندما تعرض للهجوم في عام 2003. والذين قاوموا في الهجوم الأخير هم أولئك الذين ولدوا بعد الهجوم الأول ليؤكدوا أن هذه الأمة لا تعبد إلا الله. وأيضًا، أولادنا هنا وكل الفلسطينيين، فإنهم يقاومون ويقاتلون كل على طريقته. هم سيقودون هذه الأمة إلى الحرية، وأنا هنا للاحتفال بهذه الفرحة ولكي أقول للأطباء وأطباء الأسنان أن هذا هو تخصصكم، سوية نقتلع الاحتلال من الجذور، من الجذور. لأننا نحتاج إلى إنهاء هذا الاحتلال."

وتابع بن غفير في رسالته الموجهة للمستشارة القضائية: "عضو الكنيست الطيبي يحرض في خطابه على دولة إسرائيل ويقوض سيادتها ووجودها كدولة. ولا مجال للخطأ في أن كلماته السامة عن" المعركة المستمرة من أجل الحرية" التي بدأت عام 2003 هي "الهجوم الأول"، وتستمر هذا العام، فهي "الهجوم الأخير". عضو الكنيست الطيبي يصف عملية "درع وسهم" وعملية "بيت وحديقة" بال "هجوم" على "الاحتلال" الذي يجب "اقتلاعه"، وأن الجميع "سيكافحون على طريقتهم الخاصة."

وأضاف الوزير بن غفير في رسالته: "من المستحيل تخيل وضع يختار فيه عضو كنيست إسرائيلي منتخب، تحريض هؤلاء الشباب والشابات على القتال والنضال ضد سيادة دولة إسرائيل ووجودها"، وأوضح الوزير أن عضو الكنيست الطيبي "ارتكب العديد من الانتهاكات القانونية. وهو يقوم بتأجيج نيران الكراهية ضد دولة إسرائيل، بينما يمدح الإرهابيين ويحرض ويستفز السكان المحليين ضد سيادة إسرائيل على أرض إسرائيل، وكذلك إثارة الخلافات بين السكان العرب والسكان اليهود."

وفي رده على دعوة بن غفير لمقاضاته قال الطيبي: "أنا مصر على رأيي عندما قلت إن الاحتلال يجب اقتلاعه من جذوره، وإذا لم يكن كذلك، فعلاج جذري. لكن بن غفير يريد الهروب من الفضيحة العنصرية حيث رفض السماح لي بزيارة المعتقلين الفلسطينيين في حين سمح لأعضاء الكنيست اليهود بزيارة معتقل يشتبه في ارتكابه جريمة قتل."

* * *

i24NEWS : بعد قراره تجميد أموال للمجتمع العربي: منصور عباس يدعو سموتريتش إلى إقامة لجنة مهنية للتأكد من كيفية صرف الأموال

في محاولة لتخليص السلطات المحلية العربية من قرار حرمانها من الميزانيات التي وعدت بها بقرار حكومي سابق، دعا النائب منصور عباس رئيس القائمة العربية الموحدة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش إلى إقامة لجنة فحص مهنية وغير سياسية لمراجعة سبل صرف الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية العربية والتي قرر الوزير تجميدها خوف وصولها على الأيدي الخطأ في إشارة إلى مقاولين يعملون بإطار الجريمة المنظمة.

وبحسب سموتريتش، فإنه سيوافق على تحويل الأموال، بمبلغ يقارب 200 مليون شيكل، فقط بعد إيجاد آليات إشراف ورقابة تضمن وصول هذه الأموال إلى المواطنين وليس مرتكبي الجرائم والإرهاب . وفي حديث مع N12 وضع عباس كمينا للوزير بمعنى أنه اشترط أن تكون اللجنة المقامة مهنية لا سياسية لتنظر بالفعل في كيفية صرف الأموال. وقال رئيس القائمة العربية إن قبل سموتريتش العرض فسيكون اعتراضه على صرف الأموال صادقا وإن رفض فسيكشف نواياه العنصرية، وفق تعبيره .

وتضمنت أقوال عباس دعوته لسموتريتش "أدعو وزير المالية بتسلئيل سموتريتش للاجتماع مساء اليوم (الأربعاء) بحضور وزير الداخلية موشيه أربيل، من أجل تشكيل لجنة مهنية بمشاركة رؤساء السلطات وأعضاء الكنيست العرب من أجل التوصل إلى اتفاق وإيجاد آليات للإشراف على الميزانيات. الأموال هي حق وليست منة. الإشراف والرقابة هي مطلبنا وليس أقل عن أي جهة حكومية أخرى."

يذكر أن ديوان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد قال أمس الأربعاء، إن "الأموال المخصصة للبلدات العربية ستصل إلى وجهتها الصحيحة، للمواطنين العرب في إسرائيل وليس إلى أي مكان آخر ."وقال نتنياهو: "المواطنون العرب في إسرائيل يستحقون ما يستحقه كل مواطن، وأنا ملتزم بذلك" وتابع "هذه هي مطالبي من جميع الوزارات الحكومية، وسيتم ذلك بعد تدقيق يضمن أن الأموال ستصل بالفعل إلى وجهتها، للمواطنين العرب في إسرائيل."

* * *

تايمز أوف إسرائيل : الاحتجاجات ضد حماس تعاود الظهور في شوارع غزة، لكن هل ستستمر؟

بقلم جيانلوكا باكياني

في 30 يوليو، نزل آلاف الفلسطينيين في جميع أنحاء قطاع غزة إلى الشوارع مطالبين بتحسين ظروف المعيشة، في استعراض نادر للغضب العام ضد نظام حركة "حماس". يوم الجمعة الماضي في 4 أغسطس، احتشد المئات مرة أخرى في مناطق مختلفة من القطاع. واحتشد المتظاهرون تحت شعار "نريد أن نعيش" – وهو نفس الشعار الذي استخدم في الجولة الأخيرة من الاحتجاجات في 2019. ونظم التظاهرات حساب مجهول على "إنستغرام" تحت اسم "الفيروس الساخر"الذي يضم 160 ألف متابع. وقد انضم العديد من النشطاء المناهضين لحركة حماس في المنفى إلى الحملة، وحثوا سكان غزة على النزول إلى الشوارع والمطالبة بمستوى معيشي أفضل.

بالنظر إلى الغياب شبه الكامل لوسائل الإعلام الحرة في القطاع، يصعب على المحللين الخارجيين قياس عدد الأشخاص الذين شاركوا في الجولة الأخيرة من الاحتجاجات. وبحسب مقاطع فيديو تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، بدا أن الأعداد كانت أكبر بشكل ملحوظ في المظاهرة الأولى عنها في الثانية، عندما اتخذ جهاز الأمن التابع لحركة حماس إجراءات احترازية. وكان من المقرر أن تجري الاحتجاجات مرة أخرى في أنحاء القطاع يوم الاثنين، لكن حماس جاءت مستعدة لإحباطها.

وقال مصدر من داخل غزة لـ"تايمز أوف اسرائيل" يوم الثلاثاء: "في جميع المواقع التي أعلنا فيها عن عقد تجمعات، كان هناك تواجد مكثف للأمن المدني والعسكري، وسيارات الشرطة في كل مكان."كلما سار شخصان معا، مُنعا من التوقف في الشارع، وبعد أقل من دقيقة، كانت [قوات الأمن] تتوجه إليهما وتقول لهما 'اخرجا من هنا وإلا سنأخذكما معنا.'" لكن على وسائل التواصل الاجتماعي، على الأقل، يبدو أن الحركة الاحتجاجية تحافظ على زخمها.

وقال رامي أمان، وهو ناشط سلام بارز من غزة يقيم في القاهرة، ومنتقد للحركة التي تحكم القطاع: "الناس يتحدثون بصراحة أكبر ضد حماس على وسائل التواصل الاجتماعي اليوم مما كانوا عليه قبل عشر أو خمس سنوات. في ذلك الوقت، لم يكن الناس يجرؤون على إسماع آرائهم عبر الإنترنت خوفا."

اعتقلت حماس أمان، مؤسس مجموعة تمكين الشباب الشعبية "لجنة شباب غزة"، عدة مرات بسبب نشاطه، وسُجن في إحدى هذه المرات لمدة سبعة أشهر في عام 2020 بعد أن نظم لقاء "زووم" بين سكان من غزة وإسرائيليين، فيما اعتبرته حماس عملا إجراميا. يقيم أمان في القاهرة منذ ديسمبر 2021، لكنه لا يزال على اتصال بالنشطاء داخل القطاع، وينتقد بشدة معاملة حماس للسكان. وقال: "اليوم، إذا نظرت إلى صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية لحماس ووزاراتها، ستجد عددا كبيرا من التعليقات الناقدة، حيث يكتب الأشخاص علانية من حساباتهم على فيسبوك، ويظهرون اسمهم وصورة ملفهم الشخصي." ستجدون تعليقات إيجابية على صفحة 'المنسق' على الفيسبوك أكثر من تلك الموجودة على صفحات حماس هذه الأيام"، كما قال، في إشارة إلى هيئة وزارة الدفاع الإسرائيلية المسؤولة عن الشؤون المدنية الفلسطينية. وأوضح قائلا: "لا توجد عائلة واحدة في غزة لم تعاني على يد حماس بشكل أو بآخر بسبب الاعتقالات أو الاضطهاد. لقد سئم الناس من عدم وجود فرص أو مخرج. الطريقة الوحيدة لكسب العيش الكريم هي الانتساب إلى حماس. إذا كنت ترغب في التقدم لوظيفة حكومية، فأنت بحاجة إلى رسالة من مسجدك."في المقابل، تعيش قيادة حماس في فيلات جميلة، وتقود سيارات فارهة، وتأكل في مطاعم فاخرة. وكبار القادة، بالطبع، لا يعيشون في غزة على الإطلاق."

الاحتجاجات في طور الإعداد من مدة طويلة

السخط الشعبي من نظام حماس في غزة يتصاعد منذ سنوات. منذ أن انتزعت الحركة السيطرة على القطاع الساحلي من السلطة الفلسطينية التي تديرها حركة "فتح" في عام 2007، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في عدة مناسبات، كان آخرها في أبريل 2015 ويناير 2017 ومرة أخرى في عام 2019. في كل مرة، قمعت قوات الأمن التابعة لحماس الاحتجاجات التي لم تؤد إلى أي تغييرات كبيرة بالنسبة للسكان المحليين.

اندلعت الجولة الحالية من الغضب الشعبي بعد أن قتلت السلطات المحلية أحد سكان خان يونس، ويُدعى شادي أبو قطة، في 27 يوليو. حوصر أبو قطة تحت جدار منزله الذي هدمته جرافة تابعة للبلدية، حيث زعمت السلطات أن الجدار تداخل مع طريق عام. وتوفي أبو قطة وهو يحمل في يده وثيقة تثبت ملكيته للمبنى فيما شرعت السلطات في هدمه.

سارعت حماس إلى إدانة الحادثة في بيان رسمي، وأقالت رئيس بلدية خان يونس ودفعت في وقت لاحق تعويضات مالية للعائلة، لكن مع انتشار مقطع فيديو للحادثة على وسائل التواصل الاجتماعي، اندلعت احتجاجات عفوية في المدينة. في أحد

مقاطع الفيديو، يظهر رجل وهو يحمل عباءة نسائية سوداء وجدها في الشارع ويصيح: "إذا فيكو ذكر يتقبل هذا الظلم ويقول إنه أن حمساوي يقف ألبسه عباية النسوان... نيالها اللي رمت العباي هاي."

يوضح أمان أن "خان يونس هي استثناء إلى حد ما في القطاع، حيث أن معظم سكانها من سكان غزة الأصليين". وهذا يتناقض مع باقي القطاع، حيث ينحدر حوالي ثلثي السكان من لاجئين فلسطينيين من عام 1948. وأشار أمان إلى أن "خان يونس كانت تاريخيا معارضة لحكم حماس."

في أعقاب حادثة الهدم، توجه نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي إلى الإنترنت وأعلنوا يوم غضب (دعت بعض الحسابات صراحة إلى "ثورة") يوم الأحد 30 يوليو، مطالبين بإنهاء انقطاع الكهرباء في القطاع ودعوا إلى صرف الرواتب المتأخرة لموظفي الحكومة. وبعد ظهر يوم 30 يوليو، نُظمت مسيرات في جميع أنحاء غزة، حيث هتف المتظاهرون "عار" ضد النظام. ولوحوا بالاعلام الفلسطينية فيما تم تصوير البعض وهم يمزقون علم حماس. وفي إحدى الحالات، ورد أن بعض الأشخاص أحرقوا راية الحركة، قبل أن تتدخل الأجهزة الأمنية بسرعة لتفريق الحشد.

قوات الأمن التابعة لحركة حماس، التي فوجئت بالاحتجاجات، لم تقم بقمع المظاهرة بقوة في 30 يوليو. في حين أن معظم المسيرات انتهت بشكل سلمي، تم تسجيل بعض الحوادث في خان يونس حيث أفادت تقارير أن الشرطة حطمت الهواتف المحمولة للمارة الذين قاموا بالتصوير، وورد أن مواجهات اندلعت في عدة حالات بين مؤيدي حماس ومعارضيها.

اتهم أنصار حماس على الفور منظمي الاحتجاج بأنهم عملاء لجهاز الموساد الإسرائيلي أو لجهاز المخابرات العامة التابع للسلطة الفلسطينية في رام الله. وسارع النشطاء إلى الإشارة إلى أن الحركة الاحتجاجية مستقلة ولا يتم تمويلها أو السيطرة عليها من قبل أي شخص خارج غزة. وقالوا إن الدافع الوحيد وراء الاحتجاجات هو المطالبة "بالكهرباء والعمل والطعام والكرامة والحقوق الأساسية مثل المواطنين في أي بلد آخر."

أفادت مصادر معارضة مختلفة عن إصابة عدد من المتظاهرين، وقيام قوات حماس باقتحام مستشفى في رفح واختطاف ثلاثة معارضين كانوا قد نقلوا لتلقي العلاج من إصابات تعرضوا لها. وتعرض الصحفي وليد عبد الرحمن للاعتداء من قبل قوات الأمن التابعة لحركة حماس أثناء قيامه بتصوير مظاهرة في مخيم جباليا للاجئين، واضطر لوقف تغطيته. وأدان الاتحاد الدولي للصحافيين العرب الحادث مطالبا بحرية الصحافة ومحاسبة مرتكبي الاعتداء.

استعدادا للجولة التالية من الاحتجاجات في 4 أغسطس، اعتقلت حماس عشرات النشطاء في الأيام التي سبقت المظاهرات، بحسب نشطاء محليين .وأظهرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي انتشار قوات الأمن التابعة لحماس بأعداد كبيرة في أنحاء القطاع صباح الجمعة، قبل ساعات من بدء الاحتجاجات. كما حشدت حماس قاعدتها ونظمت احتجاجات مضادة لدعم النظام.

أدانت قوى سياسية فلسطينية مختلفة مناهضة لحماس رد الحركة على الاحتجاجات العفوية. وأصدر الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني وحزب الشعب الفلسطيني الاشتراكي، وهما حزبان صغيران يتبعان منظمة التحرير الفلسطينية، بيانين ينددان

باستخدام القوة من قبل حماس لتفريق المتظاهرين، ويؤكدان على حق المواطنين في التظاهر السلمي، ويحثان حماس على البدء بمعالجة مشاكل غزة العديدة.

ولم يحاول سالم البرديني، الامين العام للجبهة العربية الفلسطينية، وهو فصيل فلسطيني آخر تابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، التخفيف من حدة كلماته. في مقابلة أجرتها معه إذاعة "صوت فلسطين" قال البرديني إن "حماس تمتص دماء أهلنا في قطاع غزة، من خلال سيطرتها عليها وتحويل أموالها إلى الخارج." وأضاف البرديني "حماس، منذ انقلابها على الحاكم الشرعي [السلطة]، لم تقم بأي تحسين للبنية التحتية لقطاع غزة، ولم تتمكن من توفير الخدمات الأساسية التي يحرم شعبنا منها، مثل الكهرباء." وقال إن "انتفاضة أهل غزة ضد حماس ليست مفاجئة حتى لمن صوتوا لهم في انتخابات 2006"، في إشارة إلى الانتخابات الأخيرة التي أجريت في الأراضي الفلسطينية، "لأن حماس نكثت في نهاية المطاف بجميع شعاراتها."

مسألة توقيت

أجريت مسيرات 30 يوليو بينما كان رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في مصر، لحضور اجتماع مصالحة للفصائل الفلسطينية نظمه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، زعيم حركة فتح. وقال مخيمر أبو سعدة، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة، في مقابلة أجراها معه تايمز أوف إسرائيل: "ليس من قبيل المصادفة أن توقيت الاحتجاجات تزامن مع قمة الفصائل الفلسطينية في مصر. خرج سكان غزة إلى الشوارع لمطالبة القيادة بإنهاء الانقسام بين فتح في الضفة الغربية وحماس في غزة." وأضاف أن "الوضع في غزة اليوم ليس بالسوء الذي كان عليه في مارس 2019، عندما اندلعت آخر احتجاجات واسعة النطاق. آنذاك، طالبت السلطة الفلسطينية في رام الله إسرائيل بخفض إمدادات الكهرباء إلى غزة كإجراء عقابي ضد حماس." وقال أبو سعدة "لكن في السنوات الأربع الماضية، كانت قطر هي من يدفع فاتورة الكهرباء لغزة، بينما تتبرع أيضا بمبلغ 30 مليون دولار شهريا لدعم رواتب موظفي حكومة حماس وتقديم المساعدة للأسر الفقيرة، وقد تحسن الوضع إلى حد ما." ومع ذلك، فإن 70٪ من سكان غزة يتلقون مساعدات غذائية من المنظمات الإنسانية الدولية، وتبلغ نسبة البطالة 45٪. تصاريح العمل التي تمنحها إسرائيل لنحو 17 ألف عامل من غزة ليست سوى نقطة في محيط. في كل عام، ينهي عشرات الآلاف من شباب غزة دراستهم الجامعية، لكن ليس لديهم فرص عمل، ولا مكان آخر يذهبون إليه. ما احتج عليه الشباب هو الانقسام بين حماس وفتح. يعتقد معظم الفلسطينيين في غزة أن البؤس الذي يعيشون فيه، والفقر والبطالة، هو نتيجة الانقسام السياسي، والانفصال بين غزة والضفة الغربية. لقد أرادوا أن يسمع قادتهم رسالتهم"، على حد قول أبو سعدة. ومع ذلك، توقع أن تختفي حركة الاحتجاج قريبا.

القوة للشعب

في ظل نظام لا يسمح بمساحة للمعارضة السياسية، أصبحت الكهرباء السبب الرئيسي لحشد المواطنين للتعبير عن مظالمهم. وتتلقى غزة، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 2.3 مليون نسمة، الكثير من إمداداتها الكهربائية من إسرائيل، مع وجود محطة كهرباء محلية واحدة تزود الباقي. لكن الطلب يفوق العرض بكثير، مما يؤدي إلى قيود ونقص حاد. وألقت حماس مرارا

باللائمة في مشاكل البنية التحتية في غزة على الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ عام 2007، والذي شل اقتصادها وفرض قيودا شديدة على وارداتها، وترك القطاع معزولا عن بقية العالم.

ولقد فرضت إسرائيل الحصار بعد سيطرة الحركة على القطاع للحد من قدرتها على تسليح نفسها لشن هجمات على إسرائيل. كما فرضت مصر المجاورة حصارا من جانبها. ولم يتم قط استخدام محطة توليد الكهرباء في غزة بكامل طاقتها. وقال أبو سعدة إن ثلاثة مولدات كهربائية تزود القطاع بالكهرباء، بينما يستخدم الرابع كمولد احتياطي للطوارئ عندما يتعطل الآخرون. ويتسبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر في ضائقة شديدة لسكان القطاع، مع تلف الطعام في الثلاجات، واضطرار الناس للعيش والعمل في درجات حرارة حارقة (وصلت إلى 38 درجة مئوية هذا الصيف) ومع تكييفات هواء تعمل بشكل متقطع، وقيام محطات معالجة مياه الصرف الصحي المياه غير المعالجة في البحر، مما يتسبب في تلوث كبير في كل من غزة والشواطئ الإسرائيلية المجاورة.

منذ حوالي ثلاثة أسابيع، أطلق عبد الحميد عبد العاطي، الصحفي بإذاعة "الوطن" المحلية، حملة على وسائل التواصل الاجتماعي عبر هاشتاغ "الجيل الرابع" للضغط على السلطات المحلية لحل أزمة الكهرباء المستمرة. في مقابلة مع "المونيتور"، أعرب الصحفي عن شكوكه حول ما إذا كانت حماس تستخدم الأموال التي تجمعها من سكان غزة من أجل الكهرباء بشكل مناسب.

وأعلن ظافر ملحم، رئيس هيئة الطاقة التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله، التي تسدد فاتورة إمداد الكهرباء إلى غزة من إسرائيل، للمونيتور، وهو موقع إخباري مقره العاصمة الأمريكية واشنطن، أن شركة الكهرباء التي تديرها حماس في غزة تجمع 35-40 مليون شيكل (9.4 إلى 10.8 مليون دولار) شهريا من فواتير الكهرباء من سكان غزة، لكن جزءا كبيرا من هذه الأموال لا يُعرف مصيره.

يقدّر أحد معارضي حماس البارزين المقيم في أوروبا أن هناك حاجة إلى 5 ملايين شيكل فقط لتشغيل محطة الطاقة على أساس شهري، مما يشير إلى أن حماس تختلس مبلغ الـ 30 مليون المتبقي. لم يتسن التحقق من الأرقام بشكل مستقل.

تدخلت قطر مؤخرا لشراء وقود إضافي لتشغيل المولد الرابع. بفضل التدخل الأخير لقطر، يحصل سكان القطاع الآن على الكهرباء لمدة ثماني ساعات في كل مرة (ارتفاعا من ست ساعات)، تليها ثماني ساعات من انقطاع التيار الكهربائي (انخفاضا من 12). كما تقدم الدولة الخليجية الثرية منحة شهرية قدرها 100 دولار للأسر الأشد فقرا في غزة، تقتطع منها إدارة حماس 15 دولارا. وينظر الكثيرون إلى دور قطر في توفير شريان الحياة لغزة على أنه سيف ذو حدين. "ترى دائما قطر تقدم مساعدات نقدية لغزة، وتعيد بناء الطرق والمنازل بعد الهجمات الإسرائيلية، بل إنها قامت ببناء مستشفى، لكنك لا تراهم أبدا يفتتحون مصنعا"، كما يقول رامي أمان، ناشط السلام من غزة المقيم بالمنفى في مصر، ويضيف "يبدو الأمر كما لو أنهم لا يريدون أن يتطور اقتصاد غزة، كما لو كانوا يريدون إبقائنا معتمدين على مساعدتهم."

صوت معارض

مصطفى (ليس اسمه الحقيقي)، ناشط مناهض لحماس في منتصف الثلاثينات من عمره يعيش في غزة ووافق على التحدث إلى تايمز أوف إسرائيل عبر البريد الإلكتروني بشرط عدم الكشف عن هويته، وصف الحياة في القطاع المعزول تحت حكم حماس و الحصار الإسرائيلي بأنه "سجن في الهواء الطلق."

قال مصطفى إنه مع وجود أكثر من 70٪ من البطالة في صفوف الشباب ومع متوسط دخل يبلغ 20 شيكلا أو 5.5 دولارا في اليوم للفرد، ومع الحصول المتقطع على الكهرباء ومياه الصنبور غير الصالحة للشرب، فإن الحياة في الجيب بالكاد تكون صالحة للعيش بالنسبة للغالبية العظمى من المواطنين الغير مرتبطين بحماس بشكل أو بآخر. وأضاف أن مغادرة القطاع تتطلب تهريب ما لا يقل عن 10 آلاف دولار بشكل غير قانوني، مع وجود احتمالات كبيرة للموت في الطريق إلى الحرية. وتابع أن هذا كله لأن "المدنيين في غزة يتم استغلالهم كبيدق في صراع بين القوى الإقليمية، وحركة حماس تستخدم مواطنيها كدروع بشرية للدفاع عن مشروعها 'المقاومة الإسلامية' الخاص بها بينما تسكت وتهدد بقتل أي معارضة."

ويقدّر مصطفى، وهو خبير يصف نفسه بأنه "ليبرالي وديمقراطي" مهتم بـ"القضايا الإنسانية والمواطنة الحرة"، أن الموجة الحالية من التظاهرات قد بدأت لتوها، حيث يرى أن مطالب المحتجين لا تقتصر على الكهرباء، بل أنها تهدف في نهاية المطاف إلى الإطاحة بـ"النظام العسكري وحكم رجال الدين."

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الدولة اليهودية المجاورة، أعرب مصطفى عن رغبته في تشكيل حكومة فلسطينية ذات "سياسات جديدة وواضحة وعقلانية تجاه إسرائيل وجيش الاحتلال، دون تحالفات إقليمية"، في إشارة إلى دعم إيران لحركة حماس والجماعات المتطرفة الأخرى. وقال مصطفى "الجانب الإسرائيلي ينظر إلينا على أننا إرهابيون وليس كأشخاص لديهم أحلام وتطلعات. لكن الواقع مختلف تماما: معظم سكان غزة مدنيون أبرياء يعيشون في ظروف إنسانية مزرية. إنهم يحلمون فقط بحياة كريمة، وحرية، وعدالة، وسلام، وانتخابات ديمقراطية." لهذا السبب نزل الناس إلى الشوارع. للمطالبة بأبسط حقوقهم، وتحسين ظروفهم المعيشية، ووضع حد للفقر والبطالة ونقص المياه والكهرباء، والاحتجاج على فرض السلطة بالقوة، وإسكاتهم والتجسس عليهم"، كما يقول. وأضاف: "يمكن تقسيم سكان غزة إلى قسمين: أغلبية كبيرة تعيش تحت خط الفقر، ونخبة حاكمة صغيرة تابعة لحماس والفصائل الإسلامية الأخرى، تعيش على التمويل الذي تحصل عليه 'المقاومة'."

من وجهة نظره الشخصية كناشط سلام، قال مصطفى إن "هذه المظاهرات لا تأتي من فراغ". حسب كلماته، تعبر هذه الاحتجاجات عن "قناعة أهل غزة بأن السلام هو الحل. يريد سكان غزة إنهاء الاحتلال والحصار الإسرائيلي، ويريدون وقف إراقة الدماء المستمرة منذ سنوات عديدة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل : سموتريتش يدافع عن تجميد الأموال ورئيس الوزراء يتعهد بتحويلها للبلدات العربية "مع رقابة"

في مواجهة انتقادات متزايدة، بما في ذلك من بعض الشخصيات في الائتلاف، دافع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش يوم الأربعاء عن قراره بتجميد ملايين الشواكل المخصصة في الميزانية للمواطنين العرب، بينما تعهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو

بتحويل الأموال في نهاية المطاف. واتخذ سموتريتش قرارا خلال الأيام القليلة الماضية رفض بموجبه صرف 200 مليون شيكل (55 مليون دولار) للتنمية الاقتصادية في السلطات المحلية العربية، وأبقى على تجميد برنامج التعليم العالي لسكان القدس الشرقية. وأثار سموتريتش، رئيس حزب "الصهيونية المتدينة" اليميني المتطرف، اتهامات له بالعنصرية من نواب معارضين. وتمت الموافقة على الأموال – الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد وتطوير البنية التحتية ومكافحة الجريمة في البلدات العربية – من قبل الحكومة السابقة، والتي شملت حزب "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي إلى جانب أحزاب من اليسار والوسط واليمين التي توحدت في معارضة نتنياهو.

في أول تعليق علني له على قرار زعيم اليمين المتطرف بمنع تحويل الأموال، قال مكتب نتنياهو مساء الأربعاء إنه سيتم وضع آليات مراقبة غير محددة قبل إتمام التمويل، في إشارة واضحة إلى مزاعم سموتريتش بأن الأموال يمكن أن ينتهي بها المطاف في أيدي جماعات الجريمة المنظمة المحلية أو أن تتجه نحو دعم الإرهاب. وقال نتنياهو في بيان "المواطنون العرب في إسرائيل يستحقون ما يستحقه جميع المواطنين وأنا ملتزم بذلك. هذا هو مطلبي من جميع الوزارات الحكومية وسيتم ذلك بعد فحص يضمن وصول الأموال بالفعل إلى وجهتها – المواطنون العرب في إسرائيل."

في مؤتمر صحفي متلفز مساء الأربعاء، قبل وقت قصير من صدور بيان نتنياهو، أشاد سموتريتش بالميزانيات التي خصصتها الحكومات اليمينية للأقليات، بينما بدا وكأنه يرفض الاتهامات له بالعنصرية، واصفا مواطني إسرائيل العرب بأنهم "جزء لا يتجزأ" من إسرائيل وأصر على أنه "ملتزم تجاه جميع الإسرائيليين... دون التفريق على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو الآراء السياسية." وأكد موجها حديثه للوسط العربي "هذا في مصلحتكم قبل كل شيء"، في إشارة إلى قراره في تجميد الأموال. ثم انتقد سموتريتش حزب القائمة العربية الموحدة وزعم أن أموال الحكومة تؤجج الجريمة المنظمة في البلدات العربية. وقال "ليس في مناوبتي."

وبالعودة إلى قراره بتجميد الأموال، قال وزير المالية إن "الدافع الرئيسي للجريمة في المجتمع العربي اقتصادي" ولذلك قرر تشكيل لجنة خاصة بهذا الشأن. وقال سموتريتش "رغم كل الضغوط والحملة الكاذبة، أعلن هنا أنني لن أسمح بتحويل هذه الأموال دون آليات واضحة تضمن وصولها إلى وجهتها وليس للمنظمات الإجرامية، ودون أن يتضح ما إذا كانت ستخصص في الميزانية للتحريض والتشجيع على الإرهاب."

في غضون ذلك، نقلت هيئة البث الإسرائيلي "كان" عن مقربين لم تسمهم لنتنياهو انتقادهم لقرار سموتريتش بتجميد الأموال، محذرين من احتمال حدوث تداعيات دولية لهذه الخطوة. وقال التقرير إن كبار مسؤولي المالية عارضوا القرار وأن الوزير كان لوحده في المعركة، وأشار إلى عدم ظهور أي مسؤول إلى جانب سموتريتش في المؤتمر الصحفي. والأربعاء أيضا، علقت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على تجميد الأموال.

وردا على طلب للتعليق على قرار سموتريتش، أحال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية المراسلين إلى الوزير لشرح موقفه لكنه أضاف: "بشكل عام، تلتزم الولايات المتحدة بشدة برفاهية وأمن جميع المواطنين الإسرائيليين."

الموافقة على التمويل الذي أوقفه سموتريتش جاءت في جزء منها لمعالجة موجة جرائم العنف التي تجتاح المجتمع العربي في إسرائيل في السنوات الأخيرة. يلقي العديد من قادة المجتمع باللائمة على الشرطة، التي يقولون إنها فشلت في كبح جماح المنظمات الإجرامية وتتجاهل العنف إلى حد كبير. كما يشيرون إلى عقود من الإهمال والتمييز من قبل المكاتب الحكومية باعتبارها السبب الجذري للمشكلة.

خطة التعليم في القدس الشرقية هي لبرنامج تحضيري (ميخينا) للطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس. ولقد أعلن سموتريتش عن تأجيل الخطة حتى تتمكن الحكومة من التعامل مع ما يزعم أنها "خلايا إسلامية متطرفة في الكليات والجامعات الإسرائيلية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل : سموتريش يوقف التمويل لاندماج العرب في الأوساط الأكاديمية، في أحدث تقليصات للميزانيات المخصصة للعرب

بقلم جانلوكا باكياني

في أحدث خطواته لتقليص الأموال المخصصة للجمهور العربي، أعلن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش يوم الإثنين برنامج مدته خمس سنوات وبقيمة 2.5 مليار شيكل (680 مليون دولار) لتطوير التعليم العالي في القدس الشرقية، حيث أشار إلى أن الخطة تتضمن تمويل برنامج تحضيري للطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس.

وأوضح وزير المالية، في منشور طويل على فيسبوك، أنه في حين أن الاستثمار لمدة خمس سنوات يهدف إلى تعزيز التعليم بين سكان القدس الشرقية، وأن الحكومة "تفضل اتحاق الطلاب العرب بالجامعات الإسرائيلية وليس الجامعات الفلسطينية"، إلا أنها تحتاج أولا إلى معالجة "الشوكة في جانب" الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية، أي "الخلايا الإسلامية المتطرفة في الكليات والجامعات الإسرائيلية" قبل تسليم الأموال. وزعم الوزير أن هذه الخلايا المزعومة "تتعاطف مع العدو" بحجة "الحرية الأكاديمية"، و"في أوقات التوترات الأمنية تجعل حياة الطلاب اليهود لا تطاق."

لم يستطع متحدث بإسم سموتريتش تقديم أي دليل على وجود مثل هذه "الخلايا المتطرفة" في الجامعات الإسرائيلية، وأكد أن الوزير وأعضاء آخرين في حزبه كانوا يشيرون إلى مجموعات طلابية "قومية" مؤيدة للفلسطينيين. وقال سموتريتش إن المبلغ سيخصص لتدريب عرب القدس الشرقية على مهن "عالية الإنتاج" بدلاً من تشجيع اندماجهم في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية. وزعم أيضًا أن الطلاب العرب يُعطون الأفضلية في الأوساط الأكاديمية على اليهود الذين خدموا في الجيش، وأن البرنامج التحضيري، الذي يدرس اللغة العبرية والمواد الأخرى الأساسية للأوساط الأكاديمية، تم تصميمه في البداية للمهاجرين اليهود الجدد والجنود المنفردين، الذين اليوم هم أقلية فقط من المشاركين وتظل احتياجاتهم غير مُلبَّاة. وتمت الموافقة على تخصيص 200 مليون شيكل (54 مليون دولار) للبرنامج التحضيري الأكاديمي لأول مرة كجزء من الخطة الخمسية السابقة للقدس الشرقية، في ظل حكومة نتنياهو في عام 2018، من قبل الوزراء زئيف إلكين وأيليت شاكيد. ثم استمرت خلال ولاية نفتالي بينيت ويائير لبيد في 2021-2022، مرة أخرى تحت إشراف أييليت شاكيد، وانتهت في يونيو 2023.

وتم وضع الخطة، وفقًا للخبراء، لتأسيس وتعزيز الحكم والسيادة الإسرائيلية على الأجزاء العربية من القدس، ولم تعالج المصاعب الرئيسية التي يعاني منها سكان شرق المدينة – وهي النقص الحاد في المساكن وتصاريح البناء. لكنها شملت بعض العناصر الإيجابية، كان أحدها تعزيز التعليم بين الفلسطينيين في القدس، مع تمويل المدارس العاملة في ظل النظام الإسرائيلي، والبرنامج التحضيري الأكاديمي.

الخطة الخمسية القادمة، والتي تحتوي على زيادة طفيفة في التمويل مقارنة بالخطة السابقة (2.5 مليار شيكل مقابل 2.2 مليار شيكل، لم يتم تعديلها للتضخم)، قد تم إيقافها مؤقتًا لمدة شهرين بانتظار قرار من سموتريتش حول طريقة إعادة تخصيص 200 مليون شيكل التي تم تحويلها من البرنامج التحضيري.

أنا لا أعتذر عن الترويج لقيمي وسياساتي. لقد انتخبت لهذا السبب. أنا لست مجرد ختم مطاطي [للقرارات التي اتخذتها الحكومات السابقة]"، كتب سموتريش.

وقال متحدث باسم الوزير إنه سيتم تشكيل فريق مشترك بين الوزارات لتقييم الخيارات لتعزيز "الوظائف عالية الإنتاج" لسكان القدس الشرقية، وفي نفس الوقت "منع التطرف القومي" بين الشباب العرب في الجامعات. وقد أثار وزير المالية الجدل بالفعل يوم الأحد بإعلانه عن خفض 200 مليون شيكل للمنح المخصصة للبلديات العربية التي وافقت عليها الحكومة السابقة، على الرغم من تحذير وزير الداخلية موشيه أربيل (شاس) من أن ذلك قد يؤدي إلى "إلحاق ضرر كبير بميزانية السلطات المحلية."

وبحسب أخبار قناة "كان"، أعطى رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي سموتريتش "توصية أمنية لا لبس فيها" يوم الإثنين لتشجيع التعليم العالي في القدس كأداة لتقليل خطر الإرهاب.

وقالت الجامعة العبرية في القدس إن رئيس الشاباك رونين بار حذر سموتريتش في مكالمة هاتفية من أن "إلغاء هذا التمويل سيزيد من الحافز لأعمال قومية عنيفة." وكان من المقرر أن يناقش المجلس الاجتماعي الاقتصادي للحكومة الخطة الخمسية يوم الثلاثاء، لكن تم تأجيل النقاش وسط الانتقادات لقرار سموتريتش من قبل المسؤولين والخبراء.

وفي تصريح لتايمز أوف إسرائيل، أعلن زعيم "القائمة العربية الموحدة منصور عباس أن "الأموال المخصصة للبلدات العربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، هي أموالهم بحق، وليست هبة من أي أحد." وأضاف عباس إن "هدفها هو تقليص الفجوات وحل المشاكل والنهوض بالمجتمع [العربي]. سموتريش لديه أجندة عنصرية ويحاول نسف أي قرار لصالح المواطنين والمقيمين العرب بناءً على تأكيدات خاطئة، وبالتالي يضر بحقوقهم الأساسية."

وأصدرت الجامعة العبرية رداً رسمياً ينتقد بشدة خفض التمويل. وفي رسالة وجهتها إلى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أعربت الجامعة عن "صدمتها" من الإعلان، وقالت إن القرار "سيحيل مئات الشباب إلى حياة الجهل والفقر والجريمة والإرهاب."

"في العقد الماضي، التحق آلاف الطلاب من القدس الشرقية ببرامج تحضيرية في المدينة: في الجامعة العبرية، وأكاديمية بتسلئيل للفنون والتصميم، وكلية عزرائيلي، وكلية هداسا. معظم هؤلاء الطلاب يزدهرون اليوم في سوق العمل ويندمجون في

الحياة الإسرائيلية. قرار وزير المالية المحير سيحكم على شباب القدس الشرقية بمصير الكسل، دون وعد بالتوظيف وبدون القدرة على العيش في مجتمع مشترك"، جاء في الرسالة.

وكتبت الجامعة: "معنى هذا القرار لا يقل عن إلحاق الضرر بمجتمع إسرائيل واقتصادها، وسندفع جميعًا ثمن هذا الضرر لعقود قادمة." كما شددت على دور الاندماج في "تحطيم حواجز التحيز والصور النمطية" و"تمكين اليهود والعرب من بناء علاقات مبنية على الثقة"، وحذرت من أن إلغاء البرنامج "سيزيد من العداء والعداوة والعنف بين المجتمعين."

* * *

يديعوت: أربع خطوات تمنع حربًا متعددة الجبهات

بقلم غيورا آيلاند

ترجمة: صحيفة القدس العربي

ثمة خط يربط بين رسالة وزير الدفاع في شهر آذار حين دعا الى وقف الإصلاح القضائي بسبب الوضع الأمني، وبين زيارته المغطاة إعلاميا أمس على الحدود اللبنانية. بعد خمسين سنة من حرب يوم الغفران، ازداد تهديد الحرب.

السبب الأساس هو تغيير إيران في مركزه ويجد تعبيره في ثلاثة أمور:

أولًا. إيران "تشعر بخير" أكثر – روسيا تحتاجها، الصين تغازلها، السعودية تنبطح والولايات المتحدة تخشى.

ثانيًا. إيران تنجح في أن تتزود وتزود فروعها بسلاح دقيق. حتى قبل نحو عقد، كان السلاح الدقيق تفوقا إسرائيليا حيال صواريخ ومقذوفات صاروخية "غبية" للعدو. اما اليوم، فتدفع إيران قدما بنجاح انتاج الصواريخ والمسيرات الهجومية او تحويلها الى دقيقة.

ثالثًا. تؤمن إيران بانها إذا ما نجحت في "توحيد" الساحات وتفعيل حزب الله من لبنان، ميليشيات من سوريا، العراق بل وحتى من اليمن، هجوم مباشر من إيران، وأخيرا – إثارة الفلسطينيين في المناطق بل والكثير من مواطني إسرائيل العرب، كلهم بشكل منسق، فان إسرائيل لن تتمكن من الصمود امام هذا. هذا لا يعني ان الحرب مؤكدة، وليس واضحا متى، إذا كان على الاطلاق، سيعتقد الإيرانيون أنه نشأت الظروف المناسبة، لكن الحديث يدور عن سيناريو خطير أكثر ومعقول أكثر مما قدرنا حتى قبل تسعة أشهر. ونعم، الإيرانيون بالتأكيد متشجعون أيضا مما يقدرونه كضعف إسرائيلي. يدفع هذا التشجيع بحزب الله ان يزيد الاستفزازات، وكنتيجة لذلك الاحتمالية لفتح الحرب تزداد أيضا.

ثمة أربعة أمور يتعين على حكومة إسرائيل أن تفعلها:

أولًا. ان تفهم بان هذا تهديد من شأنه ان يتطور الى تهديد وجودي في غضون أشهر وبالتالي من الصواب وقف الانشغال بالترهات، التي تمس بشدة بالجيش وبالشرطة. مؤرخ يحلل سياسة حكومة إسرائيل بعد 50 سنة او بعد 2000 سنة

سيصعب عليه ان يصدق ما الذي كان على جدول اعمال الحكومة وكيف دهورت عن عمد إسرائيل الى وضع يصعب عليها فيه الدفاع عن نفسها.

ثانيًا.يجب ان نشرح للعالم مسبقا بانه إذا فتح حزب الله النار فان الامر سيتسبب بحرب رسمية مع دولة لبنان وليس مع حزب الله فقط. إعلان وزير الدفاع أمس كان صحيحاً، لكنه ليس بديلاً عن الحوار مع الولايات المتحدة في هذه المسألة.

ثالثًا.تعرف إسرائيل كيف تعطي تحصينا معقولا للسكان. لكن ليس للبنى التحتية الوطنية – المدنية. السلاح الدقيق سيطلق بقدر اقل نحو المراكز السكانية وبقدر أكبر كي يشل محطة توليد طاقة، منشآت تحلية، مواقع خدمات، موانئ ومطارات وما شابه. وبشكل لا يقل دهشة، ليس ثمة أحد في دولة إسرائيل مسؤول عن إعطاء جواب معقول على هذا التهديد. لا يدور الحديث عن مشكلة ميزانية أو تكنولوجيا. بل ببساطة عن خلل رهيب. لو كنت رئيس الوزراء لوضعت هذا الموضوع في أولوية عليا.

رابعًا. الموضوع الفلسطيني: الإيرانيون، كما أسلفنا، يبذلون جهداً كبيراً لتزويد الشبان في "المناطق" بالسلاح، وخلق دافع للمس بإسرائيل. بخلاف السياسة التي كانت في العشرين سنة السابقة، والتي كان أساسها مساعدة السلطة الفلسطينية ومنع الاحتكاكات في الميدان، فإن قسماً من أعضاء الائتلاف يحاولون اليوم تحقيق نتيجة معاكسة – تشجيع الاحتكاكات، وإضعاف قدرة الجيش و"الشاباك" والشرطة للتصدي للواقع.

لا يدور الحديث عن أخطاء، بل عن أجندة واضحة لقسم من أحزاب الائتلاف، غايتها خلق فوضى في "المناطق" [الضفة الغربية] على طريق تحقيق أيديولوجيتها. هذا ما يجب تغييره! وبالشكل ذاته، يجب أن نفهم بأن حكومة تخلق عن عمد اغتراباً وإحباطاً في أوساط عرب إسرائيل، لا يجب أن تتفاجأ إذا ما كان من شأننا أن نرى في زمن الحرب المزيد من العرب الإسرائيليين يقاتلون ضد الدولة.

منذ 1973 نجحنا في عزل الساحات والقتال ضد عدو آخر في كل مرة. إذا ما نجح الإيرانيون بالتنسيق بين كل أعدائنا، فسنجد أنفسنا أمام تحد أكبر حتى من تحدي حرب يوم الغفران. الجيش يدرك هذا ويعمل بما يتناسب مع ذلك، لكننا لن ينجح بدون تغيير دراماتيكي في سلم أولويات الحكومة.

* * *

إسرائيل اليوم: رسالتنا للعالم: لا تصدقوا الفلسطينيين فنحن أصحاب الرواية.. "معطان قتل نفسه"

بقلم أرئيل كهانا

تذكر قضية محمد الدرة كأحد الإخفاقات القاسية التي لم تشهدها منظومة الإعلام الإسرائيلي من قبل. مع اندلاع الانتفاضة الثانية، ادّعى الفلسطينيون بأن جنودنا أطلقوا النار على الطفل العربي فقتلوه في مفترق "نتساريم". الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي تحمل المسؤولية واعتذر على الملأ عن الإصابة المزعومة للطفل.
وعندما تبين بعد أشهر بأن الدرة قتل على ما يبدو بنار فلسطينية، كان الأوان قد فات. في الوعي الدولي، خط الاستنتاج بأن

يهوداً قتلوا الدرة ولا يمكن لأي حقيقة أو شريط أو تحقيق أن تغير الانطباع المغلوط.

الخطأ الجسيم للناطق العسكري في خريف 2000 كرر نفسه السبت الماضي. بعد غروب الشمس، وقع صدام بين بضعة رعاة يهود وعشرات العرب، على مسافة غير بعيدة عن قرية برقة العربية قرب نابلس. وانتهت المواجهة بفلسطيني قتل ويهودي جريح بجروح شديدة. ومع أن الحقائق لم تكن واضحة، ورغم أنه لم تسمع أساساً إلا رواية طرف واحد فقط، تسرع الجيش الإسرائيلي ومعه جهاز الأمن كله لربط الحدث بـ"إرهاب يهودي". يبدو أن هذه أيضاً صورة نقلت إلى الإعلام الإسرائيلي والأمريكي.

تنفي إسرائيل بكل الجهات المختصة – الجيش، الشاباك أو الشرطة – أنها قررت بأن هذا إرهاب يهودي، أو أنها قالت للأمريكيين إن هذه هي طبيعة الحادثة في برقة. لا أحد ما هنا يقول الحقيقة في هذا الجانب، لكن المؤكد أن كل ناطق غر يعرف أن الحقائق يجب أن تفحص مع كل الأطراف قبل نشر الموقف. في هذه الحالة، قدمت إسرائيل رواية عرضت حدث برقة استناداً إلى طرف واحد فقط، دون أن تكون لديها كل الحقائق التي هي غير واضحة حتى في هذه اللحظة.

هذا خطأ مضاعف في نهاية المطاف، يسيء إلى سمعة إسرائيل في العالم. بدلاً من الاعتماد على الفلسطينيين، يجب أن يقال: "الحدث قيد التحقيق. تفاصيله غير واضحة. سنحاسب المسؤولين."

والدليل على ذلك، أنه قبل وقت قصير تحرر اليشع يراد من السجن، الإسرائيلي الذي عزت الشرطة له في البداية تهمة القتل. أما القاضية فقد قررت أن "المادة ليست في مستوى الحد الأدنى من تثبيت الحقائق". زميله، يحيئيل اندور، الذي أصيب بجروح خطيرة في الحادثة، لا يزال في المستشفى ولم يحقق معه بعد. "الشاباك"، الذي كان مشاركاً في تحقيق الحدث في البداية لم يعد جزءاً منه. بمعنى أن الحديث لا يدور عن إرهاب يهودي.

إضافة إلى ذلك، وقعت قبل بضعة أشهر فقط حادثة مشابهة تقريباً على مسافة غير بعيدة من هناك، قرب "أرئيل". أصيب مرشد سياحي يهودي إصابة شديدة في اعتداء من جمهور عربي أطلق النار من سلاحه كخطوة دفاع عن النفس، أصاب أحد المعتدين فقتله. اختارت سلطات الأمن أن تأخذه إلى تحقيق "الشاباك" لأسابيع إلى أن اتضحت الحقيقة. يجدر بالتالي بالناطق العسكري وبباقي أجهزة الأمن أن يستخلصوا الدروس. إن لم يكن من أحداث تمتد لبضعة عقود، فعلى الأقل من الماضي القريب.

بالفعل، ثمة مشكلة عنف يهودي كجزء من دوائر "فتيان التلال"، كما توجد أيضاً مشكلة التشهير بقادة الجيش من ممثلين كبار في الائتلاف. ليس هذا هو الطريق لإصلاح سياسة الجيش، ولكن وفي الوقت نفسه، ملزم هو الجيش أيضاً، رغم ضغوط الإعلام والفترة المتوترة، بالحذر خصوصاً في الرسائل التي يطلقها في الداخل وإلى العالم. أقوال زائدة تجبي أثماناً زائدة

* * *

واللا: سياسة "سموتريتش" بالضفة تُضعف جيش العدو

بقلم أمير بوحبوت

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

يشعر المسؤولون في منظومة العدو الأمنية بقلق بالغ إزاء الاتجاه السلبي وانخفاض تطبيق القانون ضد البناء "الإسرائيلي" غير القانوني تحت قيادة المديرية الجديدة التابعة للوزير الإضافي في وزارة الجيش "بتسلئيل سموتريتش". وبحسبهم، فإن الاتجاه المعاكس والتطبيق الشديد ضد الفلسطينيين يخلق خللاً بين الطرفين ويؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني.

من البيانات التي أتت إلى "وللا"، وعرضت على لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، يبدو أنه في الفترة من كانون الثاني (يناير) إلى أيار (مايو) من عام 2023، تم هدم ما مجموعه 10 مبانٍ "إسرائيلية" في جميع أنحاء الضفة الغربية، مقابل 124 للفلسطينيين. على سبيل المقارنة، تم تدمير 72 مبنى "إسرائيلي" غير قانوني في عام 2022 و612 مبنى غير قانوني في المجموع.

وأوضحت المصادر أن المديرية الجديدة في وزارة الجيش، التي لا تخضع لوزير الجيش "يوآف جالانت"، تتصرف وفقا لاتفاق "الائتلاف" ونقل الصلاحيات من "غالانت" إلى الوزير "سموتريتش"، من أجل الترويج لسياسة جديدة، الخوف هو أن هذا الواقع سيؤدي في النهاية إلى انتقادات قانونية ودبلوماسية على الساحة الدولية. وأكد المسؤولون أن غياب المساواة جوهري وواضح بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين". وبحسب المصادر فإن كلمة "عرب" وليس "فلسطينيين" أُدمجت في الآونة الأخيرة بشكل غير معتاد في مصطلحات وزارة الجيش. وراء الكواليس، تنتقد هذه الخطوة من قبل المسؤولين في "القيادة الوسطى" لأنهم يزعمون أن هناك محاولة لمحو الوجود القانوني للفلسطينيين في المنطقة وشرعية السلطة الفلسطينية بما في ذلك الاتفاقات والتفاهمات القانونية بين الطرفين. كما حذر المسؤولون من أن هناك مسعى وراء الكواليس لتقليص مكانة المستشار القانوني في "فرقة الضفة الغربية"، وإلغاء دوره كـ "حارس عتبة " لمنع المعضلات الأمنية والنشاطات غير القانونية. وتحويل المسؤولية القانونية إلى وزارة الجيش.

نقطة أخرى تمثل تحديًا كبيرًا للغاية لقادة الجيش في الميدان ولجهات الإنفاذ ضد البناء غير القانوني في المنطقة وهي انخفاض تطبيق القانون مع "اختراع بيروقراطية متنوعة" من أجل عدم إخلاء المباني "الإسرائيلية" غير القانونية. وفي هذه المرحلة، هناك مسؤولون عسكريون كبار يحاولون معارضة عدم المساواة، مؤكدين أنه في العام الماضي تمت الموافقة على أكثر من 12 ألف وحدة سكنية للمستوطنين في حين أن الاتجاه بالنسبة للفلسطينيين هو عكس ذلك.

تزعم مصادر في المنظومة الأمنية أنه بمرور الوقت ستنجح المديرية الجديد في وزارة الجيش في تغيير الواقع بطريقة تزيد من الضغط على "الجيش الإسرائيلي" والمنظمات الأخرى في المنظومة الأمنية لمنع التحريض و"الإرهاب"، النقطة التي هي محور النقد هي وحدة إنفاذ القانون الجنائي في الضفة الغربية التي أنشأها وزير الجيش السابق "بيني غانتس"، وفي هذا بموجب السياسة الجديدة لا يتم الترويج لها من خلال المعايير ولا تحظى بالاهتمام والمعالجة كما كان من قبل.

* * *

أين سيلتقي "نتنياهو" بـ"بايدن"؟

قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض "جون كيربي" :"ما زلنا نتوقع أن يجتمع الرئيس الأمريكي جو بايدن، مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بوقت ما نهاية هذا العام في الخريف، وأنه سيكون في مكان ما في الولايات المتحدة." وبحسب

القناة 7، جاء هذا التصريح رداً على تصريحات سابقة أدلى بها رئيس وزراء العدو "نتنياهو" عدة مرات، أمام وسائل إعلام أمريكية تفيد بأن الرئيس الأمريكي "جو بايدن" دعاه لزيارة البيت الأبيض.

منذ تولي رئيس وزراء العدو "نتنياهو" منصبه في ديسمبر الماضي، لم يتم دعوته لزيارة البيت الأبيض، وما يعكس حالة التوتر بين "إدارة بايدن" و"حكومة نتنياهو" الذي وصفها "بايدن" في تصريحات بأنها الحكومة الأكثر تطرفاً التي مرت في كيان العدو.

* * *

هآرتس : الاقتصاد الكهاني لـ "سموتريتش"

بصفته مستوطناً مؤيداً للتفوق اليهودي، اعتاد على أن يعيش كسيد بين رعايا فلسطينيين لا دولة لهم، ولا مواطنة، ولا حماية ولا حقوق في الأراضي المحتلة وتحت رعاية "الجيش الإسرائيلي"، فإن مجرد فكرة مواطن عربي يحمل "الهوية الإسرائيلية" متساوي الحقوق، تغيب عن فهم "بتسلئيل سموتريتش."

بصفته زعيم مشروع الاستيطان – سلب الأراضي برعاية "إسرائيل" – لا يفهم لماذا ينبغي للدولة أن تمول سلطات محلية عربية، وبصفته ممثل الجمهور في الكنيست عن عصابات منتهكي القانون، ومساعد إرهاب يهودي في داخل الحكومة، فإنه غير مستعد لأن تعزز "إسرائيل" الجمهور العربي "فلسطيني 48" المستضعف وتحاول العمل من أجل تقليص الفوارق بعد سنوات من الإهمال بدلاً من المس به أو إهماله أكثر فأكثر.

عمليا يتطلع "سموتريتش" لأن يساوي مكانة فلسطيني 48 مع مكانة إخوانهم الفلسطينيين في الضفة وفي غزة المحتلتين، وهو يسيء استخدام القوة التي أعطيت له بصفته وزير المالية كي يدهور أكثر فأكثر وضعهم وينتهك قرارات حكومية والتزامات مالية سابقة، وهو يرفض الآن تحويل مئات ملايين الشواكل التي وعدت بها السلطات المحلية العربية في إطار استئناف الخطة الخماسية للسنوات الخمسة التالية (خطة 550) – استمرار للخطة السابقة التي أقرت في حكومة "بنيامين نتنياهو" (خطة 922): وهو يجمد تحويل نحو 300 مليون شيكل للسلطات المحلية العربية ويوقف تمويل التعليم العالي للفلسطينيين سكان شرقي القدس (200 مليون شيكل).

يترأس وزير المالية "موشيه أربيل" من حزب (شاس) الاعتراض على محاولة التنكيل بالسلطات المحلية العربية، وهكذا "حاييم بيبس" رئيس مركز الحكم المحلي ورجل "الليكود" الذي توجه لـ "نتنياهو" في هذا الشأن، وتوجه رؤساء مؤسسات التعليم العالي في القدس هذا الأسبوع بكتاب لـ "رئيس الوزراء" وحذروا من آثار وقف الخطة، التي ساعدت في رفع معدل الطلاب من شرقي المدينة ممن يتعلمون في مؤسسات التعليم العالي في "إسرائيل"، وسرعت أيضاً انخراطهم في أعمال نوعية في المدينة.

ويدعي الرؤساء بأن "سموتريتش"، يترك الشبان لمصيرهم يواجهون حياة جهل، وفقر، وجريمة وإرهاب، ولكن هذا بالضبط ما يسعى إليه "سموتريتش"، الوزيرة "غيلا جمليئيل" هي الأخرى تعارض **الاقتصاد الكهاني** لسموتريتش.

في المناخ الحالي المريح للكهانيين وللجبناء ليس من البديهي أن يوجد معارضون يرفعون الصوت ضد السياسة العنصرية لأعضاء الحكومة، المشكلة هي أنه رغم معارضة الوزراء، رؤساء الجامعات، الشباك، رئيس بلدية القدس "موشيه ليئون"، وكذا

رئيس هيئة الأمن القومي "تساحي هنغبي"، يبدو أن "سموتريتش" يحظى بدعم "نتنياهو" في هذا الشأن، كما قال أمس: "أنا أنسق مع رئيس الوزراء وتلقيت موافقته."

سياسة "سموتريتش"، بإسناد "نتنياهو"، هي جريمة كراهية ضد فلسطيني 48، عمليا "حكومة نتنياهو" هي جريمة كراهية ضد السكان كلهم وفقط إسقاطها سيضع حداً للمصيبة التي توقعها بالكيان.

* * *

معاريف: مسؤولون أمنيون: "حكومة نتنياهو" تتصرف مثل المافيا

بعد انضمام أعضاء احتجاج جنرالات جيش العدو إلى الحراك، ضد إلغاء قانون سبب المعقولية، شارك اليوم الثلاثاء كبار مسؤولي المنظومة الأمنية السابقين في مؤتمر صحفي خاص بحركة "من أجل جودة الحكم" وشرحوا كيف يضر القانون بجنود "جيش العدو الإسرائيلي."

قال اللواء نائب رئيس الأركان والمدير العام السابق لوزارة الجيش "دان هاريل": "قررنا الانضمام إلى المحكمة العليا بشأن قضية سبب المعقولية لأن الشعور هو أن الحكومة تتخلى عن جنود الجيش الإسرائيلي في المحاكم الدولية، يمكن أن ينتقل ذلك إلى محاكم دول أو في محكمة الجنايات في لاهاي." وأضاف "هاريل": "وفقًا لميثاق محكمة لاهاي، يمكن محاكمة "جنود الجيش الإسرائيلي" والشاباك والموساد والشرطة لارتكابهم جرائم تُعرّف على أنها جرائم حرب، وكانت القبة الحديدية الوحيدة لدينا هي المحكمة العليا."

وقال الرئيس السابق للموساد "تامير باردو": "هذه الحكومة تخلت تماماً عن هؤلاء الجنود، ولتعلم أم كل جندي في الجيش أنه بعد 10 أيام يمكن محاكمة أي جندي في أي مكان."

اللواء شرطة "شلومو أهرونشكي" مفوض الشرطة السابق قال: "تعمل الشرطة فقط وفقًا للقانون، وبمجرد أن يقرر رئيس الوزراء وحكومته أنهم لن يخضعوا للقانون، فإنه يغرق إسرائيل في الفوضى."

كما قال الرئيس السابق للشاباك "كرمي غيلون": "شهر أيلول القادم هو أيلول الأسود، شهر سيجد فيه جميع القادة والضباط أنفسهم في مأزق بشأن ما إذا كانوا يلتزمون بالقانون أو تعليمات الحكومة."

* * *

أخبار12: تستخدم ضد المباني...جيش العدو يعتزم استخدام نموذج جديد من صواريخ "لاو"

بقلم شاي ليفي

يعتزم جيش العدو شراء عدة مئات من صواريخ "لاو" من النموذج الجديد، والتي تستخدم ضد أنواع مختلفة من المباني والهياكل. وقال مسؤول في جيش العدو، إن صاروخ "لاو" الجديد سيحسن بشكل كبير من القدرات في المناطق السكنية. إضافة إلى ذلك، فإن الصاروخ الجديد يعتبر أرخص من صاروخ "ماتادور" وسيتم شراؤه من خلال أموال المساعدة الأمنية الأمريكية

من شركة "نامو تيلي" من الولايات المتحدة. كما قال جيش العدو، إن الصاروخ سيزيد من سلة الأدوات لدى الجنود في المنطقة السكنية، إلى جانب Matador وأنظمة أخرى سيتم استخدامها حسب المهمة والهدف، ويبلغ المدى الأدنى لنموذج "لاو" الجديد 15 مترًا، ومدى فعال يبلغ حوالي 300 مترًا ومدى أقصى يبلغ 1 كم. ويبلغ قطر الصاروخ 66 ملم ويزن 4.2 كجم فقط، مع قاذف لمرة واحدة بحيث بعد إطلاقها يقوم المقاتل برميه بعيدًا ويواصل مهمته.

وذكرت الشركة المنتجة أيضًا أنه سهل التشغيل، اعتمادًا على الهدف، يمكن ملائمة رأسه الحربي بحيث ينفجر بعد اختراق الهدف وينتج تأثير الانفجار داخل الغرفة وليس عند الاصطدام بالجدار.

يذكر موقع الشركة على الإنترنت، أن الصاروخ فعال ضد "الخرسانة والطوب والتحصينات الترابية والمركبات والزجاج والأبواب." وصواريخ "لاو" الموجودة حاليًا في جيش العدو هي من طرازي A7 وA9 ، تم شراء معظمها في عام 2012، وقام الذراع البرية في جيش العدو مؤخرًا بفحص عدد من الأسلحة التي يرغبون في إدخالها الخدمة في الكتائب والوحدات الخاصة. وفي الآونة الأخيرة تقرر اختبار واعتماد أسلحة من شركات "إسرائيلية" بما في ذلك بنادق هجومية جديدة من نوع "أماتان" و"عراد" و "سيلفر شادو."

* * *

تحمل الجرحى والمعدات العسكرية الثقيلة: جيش العدو يكشف عن طائرة مُسيرة لنقل الجرحى

سجل قسم البحث والتطوير التابع لقسم تطوير الأسلحة في وزارة جيش العدو مؤخراً خطوة مهمة على الطريق نحو مشروع أول طائرة بدون طيار ستكون قادرة على إجلاء الجنود الجرحى بأمان من ساحة المعركة. وقامت طائرة نقل الجرحى غير المأهولة "الطائرة الإسعاف"، التي يعملون على تطويرها في "وزارة الجيش" لصالح "جيش العدو الإسرائيلي"، بطلعة استعراضية تجريبية في سماء جنوب الكيان مايو الماضي، مع عدة سيناريوهات وطلعات جوية ناجحة، منحت الثقة لمطوري المنصة.

بحسب صحيفة يديعوت أحرونوت ستكون الخطوة التالية -على الأرجح في بداية العام المقبل-، هي إطلاق النموذج الأولي ليحلق مرة أخرى في الجو بالأوزان المعدة للحمل – في البداية عشرات الكيلوغرامات الأولى من صناديق الذخيرة والمياه والوقود، والتي سيتم مستقبلاً إمداد القوات بها خلال المناورة في الحرب، ومن ثم نقل البشر أيضاً.

تمكنت "الطائرة الإسعاف" الكبيرة من حمل شخصين في تجربة توضيحية لمسافة بضعة كيلومترات، كدليل على قدرتها الطيران لمسافة تصل إلى 50 كيلومتراً (ساعة طيران واحدة) وقدرتها على حمل وزن في الجو يصل إلى حوالي 250 كيلوغراماً. تحتوي هذه المسيرة على مظلة تفتح بشكل مشابه لسيارة رياضية ومحرك كهربائي صامت سهل الشحن، وجهاز لوحي شاشة في مقصورة الركاب، أربع مروحيات توفر القدرة على الإقلاع والهبوط عمودياً من أي مكان، ثم التغيير في الجو إلى شكل طيران سريع وأفقي. وتعتبر" هذه المسيرة نسخة قريبة من المسيرة الأمريكية.V-22

* * *

موقع والا: الأولى من نوعها.. الكيان يستلم سفينة الإنزال الحربية الأمريكية "نحشون"

أقيمت مراسم تسليم سفينة الإنزال الأمريكية "نحشون" يوم أمس الثلاثاء في حوض "باسكاجولا" لبناء السفن في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الأولى من بين منصتين يستقبلهما سلاح البحرية في جيش العدو. وأقيمت المراسم بقيادة قائد قاعدة حيفا العميد "تل بوليتيس" وكبار المسؤولين في وفد المشتريات بوزارة جيش العدو. ويبلغ طول السفينة حوالي 95 مترًا وعرضها حوالي 20 مترًا، ويزيد وزنها عن 2500 طن، و يتكون فريق الإنزال من عشرات المقاتلين. وسيتم استخدام سفن الإنزال في جيش العدو كمحور لوجستي لنقل المعدات ونقل المقاتلين في مناطق القتال القريبة والبعيدة. والآن، ستبدأ سفينة الإنزال "نحشون" مرحلة البناء، والتي تشمل تدريب الطاقم واختبارات لجعلها عملياتية. وفي غضون بضعة أشهر، ستبحر وتصل إلى موانئ الكيان، وخلال عام 2024، سيتم الإعلان عنها كسفينة عملياتية.

رئيس وفد المشتريات بوزارة جيش العدو في نيويورك العميد احتياط "ميشيل بن باروخ"، قال إن تسليم سفينة الإنزال إلى سلاح البحرية هو حلقة في سلسلة خطط بناء القوة التي يجري تنفيذها في الولايات المتحدة لصالح جيش العدو، باستخدام أموال المساعدة الأمنية التي تمنحها الإدارة الأمريكية للكيان.

* * *

هآرتس: يا غالانت قد تدفع مع خادمك لكن ليس لديك خيار

بقلم سامي بيرتس

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

الأقوال التالية قد تفرح أجهزة أمن العدو، لكن هذا ليس هو الهدف: مكانة وزارة الدفاع ومن يترأسها تدهورت في الأشهر الأخيرة إلى حضيض غير مسبوق. يملك وزير الدفاع، يوآف غالانت، المؤهلات والمعرفة والحكمة، لكن الظروف السياسية التي قيدته تضعف الجيش الإسرائيلي وتزيد الفوضى في "المناطق" [الضفة الغربية] وتفكك جيش الاحتياط وتضر بأمن الدولة.

الصور المخجلة من الدقائق التي سبقت إلغاء ذريعة المعقولية، تحدثت عن جزء كبير من القصة. يتنقل غالنت في الكنيست بين أعضاء المعارضة، يئير لبيد وبني غانتس وأورنا باربي باي، ويشرح لهم بيأس أنه يخفق في تخفيف القانون. بعد ذلك، توجه إلى وزير العدل، ياريف لفين، وتوسل إليه وطلب تخفيفاً معيناً، حيث كان يجلس بينهما رئيس الحكومة نتنياهو بنظرة غامضة. لفين ربح، والجيش خسر.

منذ إجازة القانون، نفذ رجال الاحتياط تهديدهم بعدم الامتثال، وكثيرون آخرون ينوون ذلك لاحقاً، طبقاً لتطورات التشريع لإضعاف جهاز القضاء. يدعي الجيش أن الكفاءة لم تتضرر بعد، لكن قيماً مهمة مثل التماسك والمعنويات تعرضت لضربة قوية؛ وهذه ليست سوى البداية. حتى وزير الزراعة، آفي ديختر، حذر أمس من أن الرفض لن يتوقف عند رجال الاحتياط، بل سيتسرب إلى رجال الخدمة الدائمة والنظامية أيضاً.

التدهور في قوة وزير الدفاع والجيش الخاضع له بدأ بالتوقيع على الاتفاقات الائتلافية، التي نقلت فيها مسؤولية الإدارة المدنية إلى رئيس حزب "الصهيونية الدينية"، وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي حصل أيضاً على منصب جديد وهو وزير في وزارة الدفاع. خلافاً للوزراء الذين يبحثون عن الاحترام، يبدو أن سموتريتش جاء للعمل؛ فقد جند في وزارة الدفاع عشرات الموظفين الخاضعين له بشكل مباشر، ونقل إليه التحكم بإخلاء البؤر الاستيطانية. وبهذا فقد سحب البساط من تحت أقدام الجيش الإسرائيلي بصفته الجهة المسؤولة الرئيسية في "المناطق" [الضفة الغربية].

إن العمل المشترك بين الجيش و"الشاباك" والإدارة المدنية والشرطة تصدع بشكل كبير بسبب نقل صلاحيات الإدارة المدنية وتعيين إيتمار بن غفير في منصب "وزير الأمن القومي". ائتلاف الجيش و"الشاباك"، الذي يقف أمام معارضة سموتريتش وبن غفير والوحدات الخاضعة لهم، يخلق فوضى أمنية. إحدى النتائج هي أعمال الشغب التي حدثت في قرى حوّارة، وأم صفا، وبُرقة.

ليس لفين وسموتريتش فقط هما اللذان يضعفان وزير الدفاع، بل أيضاً الأحزاب الحريدية التي تتوقع الحصول على قانون تجنيد، الذي سيساوي مكانة طلاب المدارس الدينية مع مكانة جنود الجيش الإسرائيلي، ويعتبرهم كمن يقدمون "خدمة مهمة" للدولة. بضغط من الحريديم، فقد أمرت الحكومة غالانت بأن لا يقوم بإجراءات لتجنيد طلاب المدارس الدينية. يشرف نتنياهو على هذا القصف المدفعي الذي أطلق على وزير الدفاع وعلى الجيش الإسرائيلي، نتنياهو الذي يعمل حسب مبدأ واحد ووحيد، وهو أنه لا يحسب أي حساب لمن لا قاعدة قوة سياسية له. لسموتريتش وبن غفير والحريديم قاعدة كهذه، وأيضاً للفين على اعتبار أنه هو من أدار المفاوضات الائتلافية ورتب لنفسه ائتلافاً يمينياً متطرفاً ومتعصباً داخل الحكومة.

مكانة غالنت ليست الأمر الأساسي، بل هي الرسالة التي يحصل عليها قادة الجيش ومن يخدمون فيه. كثيرون منهم يفقدون الثقة بالقيادة السياسية. عندما تضر الحكومة بالقبة الحديدية القانونية وتشجع المليشيات اليهودية على أعمال الشغب في القرى الفلسطينية وتحاول مساواة مكانة طلاب المدارس الدينية مع مكانة الجنود الذين يعرضون حياتهم للخطر، فإن من يخدمون سيفقدون الثقة بالقيادة وبحكمتها. التهديد الأكبر الذي يواجهه الجيش الإسرائيلي الآن هو التهديد الداخلي. في هذه الظروف، يبدو أن وزير الدفاع بات ملزماً بوقف التدهور والمطالبة بأن يتسلم صلاحيات الإدارة المدنية مرة أخرى ووقف الانقلاب النظامي. هذا الأمر ربما سيكلفه منصبه، لكنه أقل أهمية من أمن الدولة.

* * *

إسرائيل اليوم: عاد الخطأ من عام 2000: أثبتت حادثة برقة أن هذه ليست الطريقة التي تبني بها الدعوة

تذكر قضية محمد الدرة كأحد الإخفاقات القاسية التي لم تشهدها منظومة الإعلام الإسرائيلي من قبل. مع اندلاع الانتفاضة الثانية، دعا الفلسطينيون بأن جنودنا أطلقوا النار على الطفل العربي فقتلوه في مفترق "نتساريم". الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي تحمل المسؤولية واعتذر على الملأ عن الإصابة المزعومة للطفل. وعندما تبين بعد أشهر بأن الدرة قتل على ما يبدو

بنار فلسطينية، كان الأوان قد فات. في الوعي الدولي، خط الاستنتاج بأن يهوداً قتلوا الدرة ولا يمكن لأي حقيقة أو شريط أو تحقيق أن تغير الانطباع المغلوط.

الخطأ الجسيم للناطق العسكري في خريف 2000 كرر نفسه السبت الماضي. بعد غروب الشمس، وقع صدام بين بضعة رعاة يهود وعشرات العرب، على مسافة غير بعيدة عن قرية برقة العربية قرب نابلس. وانتهت المواجهة بفلسطيني قتل ويهودي جريح بجروح شديدة. ومع أن الحقائق لم تكن واضحة، ورغم أنه لم تسمع أساساً إلا رواية طرف واحد فقط، تسرع الجيش الإسرائيلي ومعه جهاز الأمن كله لربط الحدث بـ"إرهاب يهودي". يبدو أن هذه أيضاً صورة نقلت إلى الإعلام الإسرائيلي والأمريكي.

تنفي إسرائيل بكل الجهات المختصة – الجيش، الشاباك أو الشرطة – أنها قررت بأن هذا إرهاب يهودي، أو أنها قالت للأمريكيين إن هذه هي طبيعة الحادثة في برقة. لا أحد ما هنا يقول الحقيقة في هذا الجانب، لكن المؤكد أن كل ناطق غر يعرف أن الحقائق يجب أن تفحص مع كل الأطراف قبل نشر الموقف. في هذه الحالة، قدمت إسرائيل رواية عرضت حدث برقة استناداً إلى طرف واحد فقط، دون أن تكون لديها كل الحقائق التي هي غير واضحة حتى في هذه اللحظة.

هذا خطأ مضاعف في نهاية المطاف، يسيء إلى سمعة إسرائيل في العالم. بدلاً من الاعتماد على الفلسطينيين، يجب أن يقال: "الحدث قيد التحقيق. تفاصيله غير واضحة. سنحاسب المسؤولين." والدليل على ذلك، أنه قبل وقت قصير تحرر اليشع يراد من السجن، الإسرائيلي الذي عزت الشرطة له في البداية تهمة القتل. أما القاضية فقد قررت أن "المادة ليست في مستوى الحد الأدنى من تثبيت الحقائق". زميله، يحيئيل اندور، الذي أصيب بجروح خطيرة في الحادثة، لا يزال في المستشفى ولم يحقق معه بعد. "الشاباك"، الذي كان مشاركاً في تحقيق الحدث في البداية لم يعد جزءاً منه. بمعنى أن الحديث لا يدور عن إرهاب يهودي. إضافة إلى ذلك، وقعت قبل بضعة أشهر فقط حادثة مشابهة تقريباً على مسافة غير بعيدة من هناك، قرب "أرئيل". أصيب مرشد سياحي يهودي إصابة شديدة في اعتداء من جمهور عربي أطلق النار من سلاحه كخطوة دفاع عن النفس، أصاب أحد المعتدين فقتله. اختارت سلطات الأمن أن تأخذه إلى تحقيق "الشاباك" لأسابيع إلى أن اتضحت الحقيقة. يجدر بالتالي بالناطق العسكري وبباقي أجهزة الأمن أن يستخلصوا الدروس. إن لم يكن من أحداث تمتد لبضعة عقود، فعلى الأقل من الماضي القريب.

بالفعل، ثمة مشكلة عنف يهودي كجزء من دوائر "فتيان التلال"، كما توجد أيضاً مشكلة التشهير بقادة الجيش من ممثلين كبار في الائتلاف. ليس هذا هو الطريق لإصلاح سياسة الجيش، ولكن وفي الوقت نفسه، ملزم هو الجيش أيضاً، رغم ضغوط الإعلام والفترة المتوترة، بالحذر خصوصاً في الرسائل التي يطلقها في الداخل وإلى العالم. أقوال زائدة تجبي أثماناً زائدة.

* * *

يديعوت: السلطة الفلسطينية هي الأقل شرًا

بقلم ميخائيل ميلشتاين

بعد انتخابه رئيسًا للوزراء في عام 1996 ، أوضح بنيامين نتنياهو أنه قبل اتفاقيات أوسلو باعتبارها إرثًا غير مرغوب فيه ، لكن قواعد الديمقراطية تتطلب منه الالتزام بالخطوات السياسية التي وقعتها إسرائيل. استمر في التمسك بالاتفاق ، بما في ذلك من خلال عمليات الانسحاب من الأراضي وفي المقام الأول إخلاء الخليل ، لكنه يدعي أنه صاغها بشكل مختلف. كان اعترافًا بأن الواقع الذي نشأ في عام 1993 قد ترسخ ، وأن إسرائيل ستفرض ثمنًا باهظًا إذا قررت إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

نفس الموقف ينعكس في سلوكه حتى اليوم ، على الرغم من أن تعبيره أكثر ترددًا وقاتمة. يتجسد ذلك في خطوات تقوية السلطة الفلسطينية التي قررت الحكومة اتخاذها مؤخرًا ، وكذلك في التصميم قبل نحو شهر في لجنة الشؤون الخارجية والأمن ، والذي بموجبه يكون لإسرائيل مصلحة في وجود السلطة و ستقويها مالياً ، لكنها في نفس الوقت تمنع قيام دولة فلسطينية. وهكذا يحول نتنياهو "السلام الاقتصادي" إلى استراتيجية إسرائيل غير رسمية بشأن القضية الفلسطينية ، ويبذل جهدًا يائسًا للإمساك بالحبل من كلا الطرفين: من ناحية ، عدم الانفصال التام عن الفلسطينيين ، ومن ناحية أخرى ، عدم الانفصال التام عن الفلسطينيين. السيطرة عليها مباشرة.

نفس النهج الغامض والمعقد يتناقض مع الأجندة الثانية للحكومة ، والتي هي أوضح بكثير ، والتي يقودها الوزير بتسلئيل سموتريتش. وهذا يرتكز على عدة أسس: تعريف السلطة بالعدو واتخاذ خطوات أضعف هدفها العملي إلى حد الانهيار (خاصة العقاب الاقتصادي). التعتيم المستمر للخط الأخضر والسعي لمقارنة وضع المستوطنات مع المستوطنات داخل الخط الأخضر من منطلق الرغبة في تعزيز التطبيق التدريجي للسيادة ؛ وتكثيف المستوطنة في الضفة الغربية حتى "تصبح" إسرائيل.

يصبح الموقف من السلطة الفلسطينية إحدى العقبات الرئيسية بين الشركات الحكومية ، ويعكس الفجوات في وجهات نظرهم للعالم وفي تعريفهم للأهداف الاستراتيجية لإسرائيل. من جهة ، هناك نهج السياسة الواقعية ، القائم على الانحياز إلى بعض الترتيبات السياسية في مستقبل غير محدد ، مع إعطاء أهمية لمواقف النظام الدولي. وعلى الطرف الآخر – وجهة نظر تقوم على أسس هلاخية – مسيانية ، ترفض تمامًا التسوية مع الفلسطينيين (بما في ذلك الاعتراف بهم كأمة) ، وتُظهر ازدراءًا للمواقف التي يبديها الغرب والعالم العربي تجاه تقويض رؤية الدولتين والإضرار بالفلسطينيين.

يجب الاعتراف: السلطة الفلسطينية ليست شريكا مريحا ، وبالتأكيد ليست حليفا. إنها تحد سياسيًا ، وتقدم المساعدة المالية لعائلات الإرهابيين ، وتعلم كتبها المدرسية تجاهل وجود إسرائيل ، وتنتشر في وسائل إعلامها التعبيرات التحريضية. ومع ذلك ، لا يزال هذا هو الأقل سوءًا ، إذا اختفى ، ستظهر ثلاثة بدائل أسوأ: فوضى كاملة ، ودخول حماس إلى الفضاء الذي سيتم إنشاؤه ، أو عودة إسرائيل إلى دور السيادة المسؤولة عن جميع الفلسطينيين.

على الرغم من العلاقة الصعبة مع السلطة الفلسطينية ، يجب على إسرائيل العمل على استقرارها – وهو مصطلح أكثر دقة من التعزيز – لأن ضعفها لا ينبع فقط من عدم وجود أفق سياسي ، ولكن من صورتها السلبية في نظر الجمهور الفلسطيني

بسبب بالفساد والافتقار إلى الديمقراطية والانحطاط العميق (منذ عام 2006 لم تكن هناك انتخابات في السلطة الفلسطينية ولا يوجد تمثيل تقريبًا لأعضاء جيل الشباب تحت قيادتها).

إن الإيماءات الاقتصادية كما يتم النظر فيها اليوم ، خاصة فيما يتعلق بزيادة تصاريح العمل والحركة ، ليست سوى "أداة مساعدة" مؤقتة. من الضروري أن تكون مصحوبة بإجراءات أكثر أهمية ، مثل تعليق العقوبة المالية على السلطة التي تواجه مشكلة في دفع رواتب موظفيها وتقديم الخدمات المدنية ، وربما حتى إعادة فحص التخطيط للتوسع البناء في الحي اليهودي (بمعدل غير مسبوق في العقود الأخيرة) مما تسبب في توتر شديد في الساحة الدولية والعالم العربي.

يصادف الشهر المقبل الذكرى الثلاثين لتوقيع اتفاقيات أوسلو. هذه فرصة جيدة لإلقاء نظرة فاحصة على مستقبل العلاقات بين المجتمعين ومحاولة صياغة استراتيجية. هذه أيضًا فرصة لتجديد عالم الصور والمفاهيم في الخطاب الإسرائيلي: يجب أن يكون التوق إلى السلام الحقيقي والإيمان بقوة الاقتصاد لتبديد العداء التاريخي وتغيير الوعي – الأوهام التي تبددت في العقود الأخيرة. استبدالها بطموح رصين في شكل انفصال مادي من خلال اتفاق أو من جانب واحد.

هذا هدف رصين يعكس فهمًا بأن العداء لإسرائيل والتهديدات الأمنية لن تختفي ، وأن رؤية الدولتين لا يمكن إحياؤها بطريقة سحرية ، لكن من الممكن على الأقل إبطاء الزحف نحو التهديد الأكثر حدة. للرؤية الصهيونية – ذوبان تدريجي بين الضفة الغربية وإسرائيل ينتهي بدولة واحدة.

* * *

هآرتس ذي ماركر: سموتريتش ضد أربيل: يصرون على عدم تحويل 200 مليون شيكل للسلطات العربية

بقلم ناتي تاكر

يتمترس وزير المالية بتسلئيل سموتريتش في موقفه ويمنع تحول 200 مليون شيكل للسلطات المحلية العربية. توجه وزير الداخلية موشيه أربيل، أول أمس، إلى سموتريتش وطلب منه السماح بتحويل الأموال، لكن وزير المالية قال رداً على ذلك بأن الموظفين المهنيين في وزارته يعارضون هذه الخطوة – رغم أنهم أيدوا إعطاء المنح التي وعدت بها السلطات المحلية في إطار خطط التطوير. في الوقت نفسه، شطب سموتريتش ميزانية تشجيع التعليم العالي للفلسطينيين من سكان المنطقة من الخطة الخمسية لشرقي القدس، خلافاً لموقف جهاز الأمن ووزارة التعليم.

أرسل سموتريتش، أمس، رسالة لأربيل كتب فيها أن الأموال التي وعدت للسلطات المحلية "أعطيت بناء على طلب من "راعم" ومنصور عباس في الحكومة السابقة". "السلطات تحصل على منح التوازن التي استهدفت مساعدة السلطات الضعيفة بالضبط مثل أي سلطة أخرى في دولة إسرائيل وعلى أساس معايير مساواتية"، كتب في الرسالة. "لم يوجد ولن يوجد مبرر لتفضيل أكثر للسلطات العربية وإعطائها منحاً خاصة لا تحصل عليها السلطات الضعيفة في الوسط اليهودي، باستثناء طلب سياسي لمنصور عباس الذي أراد أن يصنع من ذلك رأسمال سياسياً على حساب ميزانية الدولة."

أشار وزير المالية إلى أن "المهنيين في وزارة المالية يعتقدون أنه لا يوجد لهذه الميزانية أي مبرر مهني". وادعى بأنه تم تحويلها خلافاً لموقف المهنيين في وزارته في فترة الحكومة السابقة. وكتب سموتريتش أيضاً أنه بدون أي أساس وقائعي؛ لأن الميزانيات المحولة للسلطات العربية "تحول في مرات كثيرة إلى منظمات الجريمة ومنظمات إرهابية، التي سيطرت على العطاءات والميزانيات في كثير من السلطات العربية."

أوضح أربيل لسموتريتش أول أمس، بأن السلطات المحلية أعلنت في السابق عن التزامات مالية على أساس وعد بأن الميزانيات ستحول إليها. وزير المالية رفض هذه الأقوال، وأجاب بأن هذا الادعاء "لا أساس له من الصحة". "صادقت السلطات المحلية على ميزانيتها للعام 2023 قبل نهاية العام 2022 – فترة الحملة الانتخابية ومفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة"، قال. "في هذه الفترة لم تكن هناك حكومة، ولم تكن ميزانية دولة مصادق عليها."

اعتمالات عنصرية في القلب

إن قرار شطب سموتريتش لميزانية لتشجيع التعليم العالي للفلسطينيين سكان المدينة من الخطة الخمسية لشرقي القدس ربما يؤدي إلى إغلاق مدارس للتأهيل في القدس، التي يتعلم فيها مئات الطلاب من المدينة، والتأثير بشكل غير مباشر أيضاً على المنهاج التعليمي لطلاب المدارس.

الميزانية جزء من الخطة الخمسية الثانية لشرقي القدس، التي يتم تعويقها في وزارة المالية منذ ثلاثة أشهر. قد تحل الخطة محل الخطة السابقة من العام 2008، التي كانت الاستثمار الحكومي الأكبر في شرقي العاصمة منذ العام 1967. تقدر تكلفة الخطة الجديدة بنحو 2.5 مليار شيكل، التي استثمرت في البنى التحتية والتعليم وتشجيع التشغيل وما شابه.

بند التعليم العالي استهدف تمكين الفلسطينيين في شرقي القدس من التعلم في مدارس تأهيل أكاديمية في المدينة – في الجامعة العبرية وفي كلية هداسا وكلية عزرائيلي – بتمويل كامل من الدولة تقريباً. بفضل التمويل الذي تمنحه الخطة، تعلم نحو 500 طالب في السنة في السنوات الأخيرة في مدارس التأهيل هذه. هذا أحد البنود الكبيرة في الخطة الخمسية، والأموال التي خصصت له هي 450 مليون شيكل – 200 مليون يمكن أن تصل من وزارة المالية والباقي من مجلس التعليم العالي.

أوساط في جهاز التعليم في القدس قالوا للصحيفة بأن إغلاق مدارس التأهيل سيكون له تأثير شديد أيضاً على التعليم فوق الأساسي في شرقي المدينة. في العقد الأخير، بات جهاز التعليم يمر بعملية أسرلة، والمزيد من الطلاب والآباء يفضلون منهاج التعليم الإسرائيلي على المنهاج الفلسطيني الذي يسمى التوجيهي، وذلك بسبب رغبة الطلاق في الاندماج فيما بعد في سلك الأكاديمية الإسرائيلية. وإذا تم إغلاق مدارس التأهيل، فإن فرص الطلاب الفلسطينيين في الاندماج في مجال الأكاديمية الإسرائيلية ستنخفض بشكل ملحوظ، ومثلها أيضاً الدافعية للانتقال إلى المنهاج التعليمي الإسرائيلي.

سموتريتش عارض تمويل بند التعليم العالي منذ أن تم تقديم الخطة لمصادقة الحكومة عليها في أيار الماضي. وحسب مصادر تحدثت معه، فإنه يعتقد أن تشجيع التعليم العالي في أوساط الشباب الفلسطينيين في القدس لا يتساوق مع مصلحة إسرائيل. يدعي سموتريتش أن التعلم في الجامعات يؤدي إلى التطرف في أوساط الشباب الفلسطينيين، لذا فإنه يفضل استثمار الأموال في أماكن أخرى، خلافاً لموقف معظم الجهات المهنية في مجال التعليم والأمن.

كتب سموتريتش في مقال للقناة 7 بأنه يرفض تحويل الأموال للبرنامج؛ لأن "خلايا إسلامية متطرفة" تطورت في الجامعات، وأضاف: "لا نريد أن يتعلم الطلاب العرب في جامعة بيرزيت. وعندها نحصل على بيرزيت في جامعاتنا". وكتب في المقال أيضاً بأنه "في فترة عملية "حارس الأسوار"، مثلاً، أضرب الطلاب العرب في المدرسة التمهيدية الأكاديمية في الجامعة العبرية بشكل رسمي، وتظاهروا في حرم الجامعة تعاطفاً مع مخربي حماس في غزة، وانضموا لـ "النضال لإنقاذ الحرم". لست خاتماً مطاطياً لأحد، وغير نادم لأنني جئت للدفع قدماً بقيم وسياسات". لذلك، اشترط الموافقة على الميزانية بإيجاد آليات تعالج "التطرف القومي في الجامعات."

في الفترة الأخيرة، حاولت جهات مهنية إقناع سموتريتش بالتراجع عن معارضته. رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، أرسل أمس توصية هيئته لسموتريتش، القائلة إن تشجيع التعليم العالي في شرقي القدس يقلل تورط السكان في عمليات إرهابية، هذا ما نشر في "كان ب". في الشهر الماضي، نشرت "هآرتس" أن رئيس "الشاباك" رونين بار، توسل للوزير للمصادقة على الميزانية، وأوضح له بأن جهاز "الشاباك" يعتقد أن اندماج الطلاب في المؤسسات الأكاديمية داخل إسرائيل هو عامل مهدئ ويؤدي إلى الاعتدال ويقلل مظاهر العنف في أوساط الفلسطينيين في شرقي القدس.

رؤساء المؤسسات الأكاديمية في القدس – الجامعة العبرية وبتسلئيل وكلية هداسا وكلية عزرائيلي – كتبوا أمس رسالة شديدة لرئيس الحكومة نتنياهو، طلبوا منه التدخل في هذا القرار. "قرار وزير المالية الغريب يحكم على الشباب والفتيات في شرقي القدس بالبطالة، ومستقبل بدون أفق تشغيل، وبدون القدرة على إقامة حياة مشتركة. ولا يقل عن ذلك أن مغزى القرار هو المس بالمجتمع والاقتصاد المقدسي والإسرائيلي الذي سندفع جميعاً ثمن أضراره لعشرات السنين القادمة"، كتب رؤساء المؤسسات. وطلبوا من نتنياهو "ألا يسمح بمشاعر تشجع على الكراهية والعنصرية، فتتغلب على الحكمة والفهم بأن الاستثمار في التعليم العالي في شرقي القدس سيفيدنا في الغد. استمرار التمويل مهم لدولة إسرائيل بدرجة لا تقل عن أهميته لشرقي القدس."

حاول رئيس البلدية موشيه ليون ومهنيون في الجامعة العبرية والوزارات الحكومية ذات العلاقة (وزارة التعليم ووزارة المالية ووزارة شؤون القدس) التأثير على القرار ولكن من دون نجاح. وكما نشرت "كان 11" أول أمس، ما زال سموتريتش مصراً على رفضه المصادقة على الخطة. وحسب أقوال جهات مطلعة على الأمر، فإن الخطة الخمسية ستقدم الأربعاء القادم لمصادقة "الكابنت" عليها، ولكن بدون البند مدار الحديث. بدلاً من بند التعليم العالي، أدخل للخطة بنداً جديداً باسم "تشجيع تشغيل مهم". وبناء على ذلك، ستتم المصادقة على الميزانية الشاملة للخطة كما هي. جهات مطلعة على تفاصيل الخطة قالت للصحيفة أمس أنها على قناعة بأنها ستنجح في استخدام البند بصورة تمكن من استمرار تمويل التعليم في مدارس التأهيل

* * *

يديعوت : الإرهاب اليهودي في خدمة "خطة سموتريتش للحسم"

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

مقتل حارس الأمن والمواجهة الدموية بالقرب من برقة، نهاية الأسبوع المنصرم هما جزءان من ذات اللغز: "موجة إرهاب" عربية وموجة إرهاب يهودية في أراضي الضفة الغربية وفي إسرائيل، كلاهما خاطئتان، وما لم يتم كبحهما فإن من شأنهما مستقبلًا أن تغرقاننا بالدماء والدمار مثل ما شهدناه في الانتفاضة الثانية، والتي استغرق الجيش الإسرائيلي سنوات لقمعها.

أعود وأوكد أن "موجات الإرهاب" أيضًا يغذي بعضها بعضها الآخر، وتخلق المزيد والمزيد من شهوة الانتقام وأعمال القتل، وهي تستحدث الأساليب والوسائل التي تستخدمها. غير أن الإرهاب اليهودي مقلق أكثر، ذلك أن ما يحركه هو استراتيجية ومخطط سياسي منظم ولديه دعم شديد القوة في المؤسسة السياسية في إسرائيل، وهذا هو السبب في أن الإدارة الأمريكية عرفت الحادث الدموي في برقة، الجمعة الماضية، بأنه "هجوم إرهابي يهودي". للأسف الشديد، فإن هذا التعريف كان دقيقًا وكان مطلوبًا حقًا بعد الفحص السريع للحقائق التي أدت إلى مواجهة قتِل فيها الفلسطيني ذي الـ19 ربيعًا قصي معطان، وأصيب عدد آخر من الفلسطينيين واليهود.

هذا الفحص يتمخض على الفور عن الحيرة والأسئلة التي تشير الردود عليها بوضوح إلى عملية استفزاز مُخطط لها، حيث خرج المستوطنون بنية فاضحة للاعتداء على الفلسطينيين، وبمعرفة تامة بأنهم سيتواجهون مع الفلسطينيين. مثل هذا النوع من الأعمال له اسم مُلمع "بطاقة الثمن". في الواقع، سكان البؤرة غير القانونية "عوز تسيون" خرجوا لتنفيذ فعلتهم، على ما يبدو كجزء من خطة أكبر يُراد منها زيادة الاحتكاك بين اليهود والفلسطينيين في الضفة، بطريقة تقود للمواجهة بينهم وإلى صدام كبير دموي.

الأسئلة المستنبطة من رواية المستوطنين

لا يُمكن أن نفهم ظروف الحدث بطريقة أخرى. وقع الحدث حوالي الساعة السابعة مساءً من يوم الجمعة، من يُخرج قطيعًا للرعي في المساء؟ رغم أنه كان ما يزال هناك بقية من النهار، لكن في هذه الساعة من المساء تكون القطعان موجودة منذ فترة في الحظائر استعدادًا للنوم. كل موقع، بما في ذلك مزارع الرعاة اليهود المنتشرة في الضفة الغربية، تؤكد ذلك.

التساؤل المحير الثاني، حسب التحقيق الذي أجراه الجيش الإسرائيلي؛ بدأ الحدث في الساعة السابعة مساءً بعد دخول السبت، وشارك فيه مستوطنون في أغلبهم من اليهود المتدينين. هل كان هناك حاخام أحلّ خروج المستوطنين مع قطيعهم عشية السبت إلى أرض على مشارف القرية العربية برقة؟

يجب التأكيد على أن المواجهة لم تكن في منطقة البؤر "ميغارون" أو "عوز تسيون"، التي تبعد كيلو مترًا عن مكان الواقعة، وإنما 250 عن مدخل برقة، والتي فهم سكانها على ما يبدو ما الذي يوشك أن يحدث، وخرجوا لمواجهة المشاغبين ولجمهم.

من الذي أوصل إلى الجيش الإسرائيلي بلاغًا مغلوطًا؟

لم يكن هذا عملًا عفويًا بدم يغلي لتدفيع الفلسطينيين ثمن عملية فلسطينية وقعت قبل وقت قصير، لكنها كانت عملًا معدًا يثير المزيد من الحيرة؛ من أرسل بلاغًا مضللًا أذهب الجيش الإسرائيلي إلى مكان بعيد عن مكان الحدث، الأمر الذي أفسح نافذة الوقت التي امتلكها المشاغبون. ربما كان الفلسطينيون هم من زودوا الجيش الإسرائيلي بالموقع الخطأ، لكن في لواء

الضفة وكتيبة بنيامين توجد قدرات استخباراتية جيدة جدًا لتتبع الظواهر غير الاعتيادية والوصول إليها، لكن ذلك لم يحدث، والسؤال لماذا؟ هل كانت المعلومة مضللة عن قصد؟ هل تقمّص أحد المستوطنين شخصية مبلغ فلسطيني؟ وهل يُحتمل أن أحدًا من الجيش الإسرائيلي فسر بشكل خاطئ أو ربما عن قصد المعلومة التي حصل عليها؟

سيارتان فلسطينيتان أحرقتا بأيدي المستوطنين الذين جاءوا إلى منطقة برقة، ومن هنا تبدو حيرة أخرى؛ من يخرج لرعي قطيع عشية السبت ومعه جردل أو زجاجات وقود؟

في حوالي التاسعة تقريبًا، بعد اندلاع المواجهة بين المشاغبين اليهود والشباب الفلسطينيين، استدعى المستوطنون اليهود المشاركون في الحدث الجيش الإسرائيلي إلى المكان الدقيق الذي دارت فيه المواجهة. وكان ذلك بعد أن أصيب عدد من المستوطنين بفعل الحجارة التي ألقاها عليهم الفلسطينيون، وحيث يرقد جثمان الفلسطيني الذي قتل برصاص المستوطنين على الأرض.

من المُفترض أن المشاغبين اليهود استدعوا الجيش الإسرائيلي فقط لأن أحدهم هو من أطلق النار على الفلسطيني وقتله، كان مصابًا بإصابة بالغة في رأسه واحتاج بشكل عاجل إلى إخلاء طبي منقذ للحياة إلى المستشفى. بكلمات بسيطة، استدعي الجيش الإسرائيلي لإنقاذ المشاغبين اليهود الذين أصيب عدد منهم، وإنقاذهم أيضًا من الإذلال الذي ألحقه بهم الشباب الفلسطينيون، الذين يزعمون بأنهم خرجوا للدفاع عن أراضيهم. ولم يعد الأمر متعلقًا بـ"فتيان التلال"

ظروف الحدث هذه تدل، في ظاهر الأمر، على أنه كان هنا هجوم إرهابي يهودي مخطط له، والذي ربما حصل أيضًا على تصريح حاخامي لتدنيس السبت. ليس صعبًا، بل يكاد يكون طبيعيًا، الربط بين هذا الهجوم والهجمات السابقة التي وقعت في الفترة الأخيرة على القرى والبلدات الفلسطينية وسكانها. في جميعها، كان المبرر الانتقام في أعقاب العمليات الفلسطينية، لكن ما نفذ في الواقع كان مذابح بحق مواطنين غير متورطين، على ما يبدو بهدف جعل مشاعر الانتقام ظاهرة واسعة النطاق لدى السكان الفلسطينيين، بطريقة تقود إلى انتفاضة ثالثة.

هذه الاعمال الإرهابية اليهودية باتت في ظاهر الأمر أكثر تخطيطًا وإعدادًا، وتضم مجتمعات لم تكن جزءًا منها في الماضي. إذا كان الحديث يدور قبل سنتيْن او ثلاث سنوات عن "فتيان التلال"، فإن المشاغبين اليهود الآن هم أشخاص بالغون ولديهم أسر. وبشكل أساس، فإنهم يتمتعون بدعم سياسي وأخلاقي ومادي من قِبل أعضاء كنيست وذوي مناصب في الخدمة الحكومية، بما في ذلك وزراء في الحكومة الحالية.

أعمال الشغب التي يقوم بها المتطرفون من المستوطنين تخدم جيدًا "خطة الحسم" التي صاغها قبل ست سنوات من يخدم اليوم كوزير في وزارة الأمن بتسلئيل سموتريتش. حسب هذه الخطة، يجب التسبب - مع سبق الإصرار والترصد والتخطيط - بمواجهة كبرى بين الفلسطينيين في الضفة وبين اليهود في إسرائيل والمستوطنات. ونتيجة لهذه المواجهات، يخوض الجيش الإسرائيلي بقوة في دماء الفلسطينيين ويوقع فيهم مجزرة ويدمر قراهم، إلى أن يصبح الفلسطينيون راغبين بالهجرة، ومن يبقى يوافق على العيش تحت حكم إسرائيل، على هيئة نوع من الحكم الذاتي، الذي يسميه سموتريتش "أقل من

ديمقراطية". بالمناسبة، هذا السيناريو يشبه إلى حد كبير ما حدث في الانتفاضة الثانية، التي قتِل فيها أكثر من 5000 فلسطيني، وأكثر من ألف يهودي.

ذراعا اليمين المتطرف

من لم يفهم بعد - هذه الخطة تنفذ امام اعيننا، من خلال ذر اعيْن؛ الأولى: الذراع العنيفة - العسكرية " أو من يُسمون بـ "فتيان التلال"، الذين يعملون في المنطقة وبالسلاح الحي أيضًا، والثانية: الذراع السياسية، التي تعمل في الكنيست وفي وزارة الأمن. ليس هذا من اختراع اليمين المتطرف في إسرائيل؛ حزب الله لديه ذراع سياسية وذراع عسكرية، حماس لديها ذراع سياسية وذراع عسكرية، ونحن من نخرج بسيل من الزبد ضد الأوروبيين المستعدين للاعتراف بذراع حزب الله السياسية أو ذراع حماس ومن يدينون الذراع العسكرية. لدينا؟ نفس الأمور؛ الأمر الأول: تشريع وقرارات إدارية الغرض منها جعل مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية وبسرعة كبيرة وبطريقة لا تسمح بعد بإقامة كيان فلسطيني منفردًا، ناهيك عن الحديث عن الدولة الفلسطينية. الأمر الثاني هو الدعم السياسي والدعائي للجريمة القومية اليهودية من خلال توجيه التهم الكاذبة لقادة الجيش الإسرائيلي الكبار. ليس صدفة أن المتحدثة السابقة باسم عضو الكنيست ليمور يون هار ملاخ من "القوة اليهودية"، واليشع يارد، هو أيضًا من قادة المشاغبين الذين دنسوا السبت باسم المخطط الكبير الذي أعِد لمضاعفة الاحتكاك مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، يارد هاش هو أيضًا واحد من المعتقلين الاثنين بشبهة التسبب بالقتل بدافع عنصري، إلى جانب مطلق النار الذي أصيب، يحيائيل إندور.

استبدال سون هار ملاخ وعضو الكنيست من "الليكود" أفيخاي بورون بقائد مقر القيادة المركزية يهودا فوكس يُراد منه تحييد الجيش الإسرائيلي وتحريضه على ضرب الفلسطينيين، من خلال استخدام كي وعيه وإهانة قادته. وعضوا الكنيست الاثنين ليسا الوحيدين؛ في الجيش الإسرائيلي ما يزالون متمسكون باستراتيجية القديمة، التي تحاول قمع الإرهاب من خلال العمليات الاستخبارية والتشغيلية الموضعية ضد الإرهابيين ومثيري الشغب، لكن مع الحفاظ على نسيج حياة الفلسطينيين غير المتورطين. هكذا يحاول وزير الأمن ورئيس الأركان وقائد المنطقة الوسطى منع انضمام الجماهير الفلسطينية إلى المهاجمين، لكن يبدو أنهم الآن يجدون صعوبة في وقف الفيضان.

في تحقيقات الشباب في أوساط المطلوبين الذين اعتقلوا من قبلهم، وفي الجيش الإسرائيلي أيضًا، يظهر بوضوح أن أعمال تدفيع الثمن على شاكلة ما كان في برقة، ليلة السبت، هي عامل مركزي يجعل المزيد والمزيد من المهاجمين المنفردين والمنظمين على حد سواء يخرجون في عمليات انتقام، تؤدي للمزيد من عمليات تدفيع الثمن وهلم جرا. أعضاء الكنيست يحاولون تشويش جهود الجيش من خلال تخويف قادته الكبار.

إلى أين يقودنا هذا كله؟ لن نضطر إلى الانتظار طويلا لنعرف. زميلي يوآف زيتون يشير إلى شهر سبتمبر على أنه الوقت الذي سيشعر فيه بتضرر أهلية ووحدة الجيش الإسرائيلي وسيكون له أثر. حينها ربما يأتي الوقت الذي يسرع فيه تطبيق "خطة الحسم" من سموتريتش. تمسكوا بقوة، فالأمر الأساسي ما يزال آمنًا.

* * *

"المال الأسود": المجتمع الحريدي الأفقر في إسرائيل والأكثر تملكا للشقق

ترجمة: بلال ضاهر . موقع عرب 48

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، للعام 2020، إلى أن المجتمع الحريدي هو الأكثر فقرا في إسرائيل، حيث معدل دخل الأسرة الحريدية يعادل 60%، أي 13.6 ألف شيكل شهريا، من دخل الأسرة اليهودية العلمانية الذي يبلغ 22.2 ألف شيكل. ويتبين أن ثلث دخل الحريديين مصدره مخصصات تدفعها الدولة ودعم مالي من جهات عدة، بينما هذه المصادر تشكل أقل من 10% من دخل الأسر اليهودية العلمانية، وفق تقرير نشرته صحيفة "ذي ماركر" اليوم، الخميس. والدعم المالي الذي يحصل عليه الحريديون من مصدر لا تشكل الدولة أحدها لا يتم إخضاعه للضرائب، ولذلك يوصف بـ"المال الأسود."

ورغم نسبة الفقر المرتفعة لدى الحريديين، إلا أنهم أكثر فئة تتملك شققا حيث قرابة 70% في هذا المجتمع يتملكون شققا، مقابل 58.4% بين اليهود العلمانيين. ورغم أن أسعار شقق الحريديين منخفضة نسبيا، لكن أقساط تسديد قروض الإسكان قريبة من تلك التي يدفعها العلمانيون: 1470 شيكل شهريا مقابل 1735 شيكل.

ويتعين على الأسرى التي تحصل على قرض إسكان أن تقدم إلى البنك وثائق رسمية حول مستوى دخلها الشهري، بينما البنوك الإسرائيلية تمنح تسهيلات في قروض الإسكان للأسر الحريدية، وتستند إلى تقارير يقدمها مسؤولون في المجتمع الحريدي، مثل قضاة في المحاكم الدينية. ولا ترى البنوك وجود مشكلة في ذلك، وتفيد بأن نسبة الذين يفقدون القدرة على تسديد هذه القروض متدنية قياسا بنسبها بين مجمل السكان. ووضع البنك المركزي الإسرائيلي أنظمة بشأن إدارة المخاطر المصرفية وأعلن أنه مطلع على تعامل البنوك مع إقراض الحريديين.

وأشارت الصحيفة إلى أن المسألة لا تتعلق بإدارة هذه المخاطر المصرفية، وإنما "بكيفية سماح الجهاز المالي باستخدام ما يبدو أنه رأسمال أسود لتسديد قروض الإسكان" في المجتمع الحريدي. وهناك عدة أنواع دخل لدى الحريديين. والدخل الأساسي والأدنى هو الهبة التي يحصل عليها الطالب في اليشيفاة (معهد تدريس التوراة)، بمبلغ 1300 شيكل، وإلى جانبها هبات متنوعة مصدرها تبرعات ويمكن أن يصل مبلغها إلى عدة آلاف شواكل، وعلى ما يبدو أن هذا المبلغ لا يصل إلى السقف الملزم بدفع ضرائب.

ووفقا للصحيفة، فإن المشكلة المركزية في الهبات لطلاب اليشيفوت هي أنها تشكل ثغرة واسعة لدفع رواتب مرفعة للعديد من المسؤولين في اليشيفوت، لكنها تُسجل في حالات كثيرة أنها هبات تعليمية ولذلك لا تكون ملزمة بدفع ضريبة. وبسبب عدم تقديم تقارير حول قسم من الرواتب، فإن الحريديين يستفيدون من إعفاءات في الضريبة البلدية (الأرنونا) وتسديد رسوم خدمات أخرى، مثل روضات الأطفال. وأظهرت دراسة أجراها جناح كبيرة الاقتصاديين في وزارة المالية، عام 2019، أن الرجل الحريدي الذي يخرج إلى العمل يفقد منافع شخصية وامتيازات بقيمة ثلثي حجم الدخل، بينما غير الحريدي يفقد ثلث دخله، ما يعني أن حجم المنافع يشكل محفزا سلبيا على العمل.

وأشارت الصحيفة إلى أن الدولة لا تفعل أي شيء من أجل فحص حجم رأس المال الأسود في المجتمع الحريدي، ولا تطبق القانون. وتشكلت العام الماضي لجنة حكومية لفحص رأس المال الأسود برئاسة مدير عام وزارة المالية السابق، رام بلينكوف.

وجاء في أحد هوامش تقرير اللجنة أن رأس المال الأسود منتشر في المجتمعين العربي والحريدي. لكن المجتمع الحريدي لم يكن حاضرا في مداولات وبروتوكولات اللجنة، بينما سلطة حماية رأس المال ومصلحة الضرائب والشرطة ركزوا على المجتمع العربي فقط، وذلك رغم أن عمل اللجنة جرى خلال ولاية الحكومة السابقة التي لم يكن الحريديون جزءا منها وإنما في المعارضة. وبذلك تسمح السلطات للمجتمع الحريدي بالعمل كأنه اقتصاد مستقل.

* * *

العليا الإسرائيلية تصدر أمرًا احترازيًا بشأن قانون إلغاء "حجة المعقولية"

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية، الأربعاء، أمرًا احترازيًا، يجبر الائتلاف الإسرائيلي على تقديم تفسيرات يبرر من خلالها تعديل "قانون أساس: القضاء" لإلغاء "حجة المعقولية"، في إطار الالتماسات المقدمة للمحكمة في هذا الشأن، والتي تعتزم النظر بها في أيلول/ سبتمبر المقبل. والأمر الاحترازي هو أمر يوجه للسلطة التنفيذية أو التشريعية، ويلزمها بالمثول أمام المحكمة في موعد محدد، والرد على الادعاءات التي قدمها الملتمسون ضد قرار حكومي، وذلك إذا ما كان لدى هيئة المحكمة انطباع بوجود أساس قوي للادعاءات المقدمة في الالتماس.

وتنظر المحكمة يوم 12 أيلول/ سبتمبر المقبل بهيئة موسعة مكونة من 15 قاضيا (كامل هيئة القضاة في المحكمة)، في التماس ضد تعديل "قانون أساس: القضاء" بما ينزع عن المحكمة إحدى الأدوات التي تمتلكها لإلغاء قرارات الحكومة والوزراء أو تعييناتهم - "حجة المعقولية"- التي تمكن المحكمة من أن تقضي بعدم معقولية الإجراءات.

وشددت المحكمة على أن قرارها "إجرائي"، وأفادت المحمة بأن الأمر الاحترازي يأتي "لأسباب تتعلق بفعالية ونجاعة معالجة الالتماسات، دون أن يكون هذا القرار تعبيرًا عن موقف بشأن جوهر القضية." وأمرت المحكمة الحكومة والكنيست بالرد على الالتماسات بحلول الثالث من أيلول/ سبتمبر المقبل. كما أفادت المحكمة بأنها تدرس إمكانية بث جلسات مناقشة الالتماسات على الهواء مباشرة، وذلك في إشارة إلى أن العليا تعتزم النظر في جميع الالتماسات دفعة واحدة. ويشير قرار المحكمة إلى أن الإجراءات القضائية في هذا الملف "ستتم بشكل أسرع من المعتاد، مما سيسمح لرئيسة المحكمة، إستر حيوت، التي تتقاعد في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، إدارة جميع جلسات الاستماع بشأن الالتماسات ضد إلغاء حجة المعقولية، قبل انتهاء ولايتها، وتقاعد القاضية عنات برون. يذكر أن حيوت وبرون تعتبران قاضيتين "ليبراليتين."

والتمست منظمات وأفراد إلى المحكمة العليا ضد قانون إلغاء حجة المعقولية، فور المصادقة عليه في الكنيست. وبين الملتمسين نقابة المحامين والحركة من أجل جودة الحكم و"الحركة الديمقراطية – المدنية"، إلى جانب أفراد بينهم عناصر في الجيش وأعضاء كنيست سابقين وناشطين اجتماعيين. وركزت الالتماسات ضد قانون إلغاء حجة المعقولية على أن تعديل "قانون أساس: القضاء" يمس بصلب صلاحيات السلطة القضائية، ولذلك يلحق ضررا شديدا في "جوهر وجود دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية". وأشار قسم من الملتمسين إلى أن تعديل القانون تم من خلال إجراءات تشريعية تنطوي على عيوب.

* * *

نظرة عليا : "المقدسيون" من المجموعات السكانية الفقيرة في العالم.. وينتظرهم المجهول

ترجمة: صحيفة القدس العربي

التعليم في شرقي القدس

في شرقي القدس خمسة أنواع من المدارس، هي: مدارس "إدارة تعليم القدس"، ومدارس مصنفة كـ "التعليم المعترف به غير الرسمي"، ويحصل على تمويل من وزارة التعليم الإسرائيلية، ومدارس "إدارة تعليم القدس" يتم تمويلها وإدارتها بشكل كامل من بلدية القدس ووزارة التعليم، ثم مدارس "التعليم المعترف به وغير الرسمي" وتحصل على تمويل يصل إلى 75 في المئة من نفقاتها. وأخيراً مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة ومدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

حتى العام 2022 فإن من بين الـ 143221 ولداً في جيل المدرسة (3 – 18 سنة) في شرقي القدس، 102.921 مسجلين كطلاب في مدارس "إدارة تعليم القدس" أو في مدارس "التعليم المعترف به وغير الرسمي".

حتى العام 2013 في مدارس القدس التي تمولها وزارة التعليم، كان الطلاب في المدارس الحكومية – الدينية يحصلون على الميزانية السنوية الأعلى (25.500 شيكل للطالب). يليهم في التصنيف الطلاب اليهود في المدارس الحكومية (24.500 شيكل للطالب). ثم الطلاب اليهود الحريديم (19.600 شيكل)، وفي النهاية الطلاب العرب في شرقي القدس (12.000 شيكل).

من خلال الاعتراف بهذه الفجوات الكبيرة، أظهرت إسرائيل في الـ 15 سنة الأخيرة التزامها الكبير بزيادة تمويل المدارس في شرقي القدس، الذي وصل إلى الذروة في العام 2018 مع الخطة 3790، التي خصصت 445 مليون شيكل على مدى خمس سنوات لجهاز التعليم في المدينة. أُعطي هذا التمويل حسب التقسيم التالي: 13.8 مليون شيكل للتوجيه التعليم والإشراف على التطبيق، و68.7 مليون شيكل لبرامج خاصة في المؤسسات التي تعلم المنهاج الإسرائيلي؛ و57.4 مليون شيكل لتطوير مبان في المؤسسات التي تعلم المنهاج الإسرائيلي؛ و206 ملايين شيكل للتعليم التكنولوجي؛ و67 مليون شيكل لاستئجار مبان لمؤسسات التعليم التي تعلم المنهاج الإسرائيلي. إضافة إلى الـ 445 مليون شيكل التي تم تخصيصها لجهاز التعليم في شرقي القدس، فإن الخطة 3790 خصصت 275 مليون شيكل للتعليم العالي للعرب في شرقي القدس.

الوضع داخل الأحياء العربية في شرقي القدس

ما الذي حققه تطبيق الخطوط الأربعة للسياسة التي تم ذكرها آنفاً في شرقي القدس؟

تظهر أربعة مواضيع رئيسية بعد البحث الحالي في الظروف الاقتصادية – الاجتماعية في هذه الأحياء: نقص في المساحة الفارغة للبناء والتوسيع؛ ونقص في البنى التحتية الفعالة؛ ونقص في الخدمات للجمهور؛ وعدم اليقين بخصوص مستقبل الاستثمار الإيجابي في التعليم، الذي جرى مؤخراً لصالح السكان العرب في شرقي القدس.

أولاً. في الأحياء العربية في شرقي القدس نقص في أراضي البناء، ولا إمكانية لتوسيعه. الأمر ينبع من اثنين من خطوط السياسة التي تم تفصيلها آنفاً: توسيع الأحياء اليهودية في شرقي القدس وإقامة جدار الفصل. كما قلنا، توسيع الأحياء اليهودية في شرقي القدس يتقدم بشكل كبير مقارنة مع تقدم الأحياء الفلسطينية.

لذلك، لا يترك للفلسطينيين ما يكفي من المساحة الفارغة للبناء والتوسع. إضافة إلى ذلك، كثير من السكان الذين يعيشون في الأحياء الواقعة خلف جدار الفصل، لكنها داخل حدود بلدية القدس، يعملون في المدينة، الأمر الذي جعل الكثيرين منهم ينتقلون للسكن في الأحياء الموجودة في الطرف الإسرائيلي من جدار الفصل.

إضافة إلى ذلك، فإن الدمج بين النقص في الأراضي للبناء والاكتظاظ السكاني المتزايد في هذه الأحياء يؤدي إلى تقليص عرض الشقق المتاحة وإلى زيادة الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار الشقق بنسبة تصل إلى 45 في المئة في أحياء معينة. سكان شرقي القدس العرب يدركون جيداً هذه التوجهات، كما قال فؤاد أبو حامد، وهو أحد النشطاء الاجتماعيين والمحاضر في كلية إدارة الأعمال في الجامعة العبرية ومدير فرع في صناديق المرضى: "توجد ضائقة سكن شديدة. والناس يتحدثون طوال الوقت بأن عليهم الانتقال إلى مكان آخر". نقص أراضي البناء في أحياء شرقي القدس يتم الشعور به بصورة أشد في مجال السكن. ولكنه يقلص من إتاحة مناطق عامة مثل المتنزهات والملاعب والمنشآت الرياضية، وبالأساس المدارس. على سبيل المثال، حسب تقدير البلدية في السنة الدراسية 2021 – 2022 كان شرقي القدس يعاني من نقص 2000 صف، في حين أن جمعية "عير عاميم" تدعي أن النقص 3517 صفاً.

ثانيًا. علاوة على ذلك، تعاني الأحياء العربية في شرقي القدس من نقص في البنى التحتية الفعالة وخدمات الجمهور. هذان الخللان ينبعان من استثمار غير كاف للأموال من ميزانية البلدية في شرقي القدس. من ناحية البنى التحتية، فإن سكان هذه الأحياء يشتكون من نقص في أرصفة الشوارع، وأن بيوتاً كثيرة غير مربوطة بشبكة المجاري أو شبكة المياه.

ثالثًا. أما من ناحية خدمات الجمهور، فيشيرون إلى مراكز رعاية العائلة وفروع بريد وبنوك. هذه المشكلات يمكن تحسينها عن طريق استثمار أموال إضافية في شرقي القدس، مثل أن تقوم البلدية بتشغيل المزيد من العمال لمعالجة موضوع الصرف الصحي.

الخطة 3790، التي شملت استثمار 2.2 مليار شيكل في شرقي القدس، جسدت ذلك جيداً، كما تدل على ذلك أقوال أحد سكان شرقي القدس: "من له عينان في رأسه سيرى تغييراً من ناحية البنى التحتية، وهذا وضع لم يكن موجوداً في السابق". ولكن تقدم الخطة 3790 مهدد بسبب قرار الوزير سموتريتش الذي شطب مناقشة المرحلة الأكبر في الخطة عن جدول أعمال الكابنيت، وهي خطة من شأنها أن تبدأ في العام 2024. في المقابل، رغم أن الأمر لا يتعلق بالوضع المادي للمدينة، إلا أن نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتعليم في شرقي القدس شوهدت مؤخراً. قبل العام 2018 وتطبيق الخطة 3790، هددت قضايا أساسية بتعويق الدمج الناجح لطلاب عرب من شرقي القدس في الجامعات الإسرائيلية، وأيضاً أعاقت الاندماج في اقتصاد إسرائيل.

الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء اعترفوا بأن تعليم اللغة العبرية في شرقي القدس "يعاني نقصاً كبيراً". الكثير من الطلاب يجدون صعوبة في قراءة وكتابة العبرية، رغم سنوات التعليم الكثيرة. ثانياً، هو عدم اعتراف الجامعات الإسرائيلية بامتحان الثانوية الذي تعتمده السلطة الفلسطينية، والذي يشبه امتحان "البغروت" لدى إسرائيل. وهذا الأمر أدى إلى أن يفضل الطلاب العرب في شرقي القدس الدراسة في جامعات الضفة الغربية مثل جامعة بيرزيت، وإذا كانت لديهم إمكانيات الدراسة في جامعات دول عربية أخرى. في كل الأحوال، النتيجة هي تعميق الفجوة بين شرقي القدس والمجتمع الإسرائيلي

عقب انخفاض التفاعل في مؤسسات التعليم العالي، وبعد ذلك أيضاً في سوق العمل.
هذا الوضع تغير بشكل كبير عند تطبيق الخطة 3790 في العام 2018:

أولاً. في كل ما يتعلق باللغة العبرية، أكدت هذه الخطة على زيادة تعليم اللغة العبرية في مدارس شرقي القدس، سواء من ناحية التعليم أو من ناحية النتائج. جزء من الآباء الفلسطينيين عبروا عن معارضة هذه الخطوة بذريعة أنها تستهدف تشجيع "أسرلة" شرقي القدس. حتى لو أبعدنا المشاعر الوطنية، فالواقع الاقتصادي الحالي هو أن القدس مدينة ثنائية القومية، مع منطقة إسرائيلية مزدهرة أكثر في غربها. لذلك، إذا أراد الطلاب العرب أن تكون لديهم قدرة على المنافسة في سوق العمل الحالية، عليهم أن يكونوا قادرين على التواصل باللغة السائدة، وهي اللغة العبرية.
ثانياً. تطبيق الخطة تساوق مع تغييرات كبيرة في السياسة، التي سهلت التمويل والقبول في الجامعات الإسرائيلية في القدس، بالأساس الجامعة العبرية. التغيير الأول هو الحصول على التمويل من مجلس التعليم العالي الذي مكن الجامعات في إسرائيل من طرح منح لكل فلسطيني لبى مطالب القبول في هذه المؤسسات، وبهذا فتح الباب أمام آخرين كثيرين للدراسة هناك. فؤاد أبو حامد، أكد أهمية هذه المنح وأوضح أنه "لا شك في أن تمويل واهتمام المؤسسات الإسرائيلية كانت عوامل أساسية، وأنه يمكن لكل ولد وكل بنت، حتى لو كانوا فقراء، أن يتم قبولهم ما دامت علاماتهم جيدة". التغيير الثاني هو أن الجامعة العبرية بدأت في الاعتراف بشهادة الثانوية، وألغت الحاجة لطلاب فلسطينيين ممتازين إلى استكمال دراسة سنة تمهيدية كشرط للقبول في الجامعة.
هذه السياسة أثمرت نتائج فورية، خاصة في الجامعة العبرية، التي أنهى فيها 278 طالباً من شرقي القدس الدراسة في المعهد الإعدادي في 2019، وهذا الأمر يوازي زيادة 54.4 في المئة مقارنة مع السنة الماضية. وأوضحت الإحصائيات حول من تعلموا في الجامعة العبرية في تلك الفترة، مثيرة للانطباع – 161 طالباً، الذين يشكلون زيادة 54.8 في المئة مقارنة مع السنة الماضية.
هذه الأرقام واصلت ارتفاعها منذ ذلك الحين، و710 طلاب عرب تعلموا في الجامعة العبرية في 2022. هذه التطورات الإيجابية في التعليم بخصوص العرب في شرقي القدس تواجه التهديد الحقيقي والجوهري من قبل وزير المالية، سموتريتش، الذي تنبع معارضته للخطة 3790 بالأساس من البنود التي تشجع التعليم العالي للفلسطينيين في شرقي القدس.

بالإجمال، الصورة العامة التي تظهر من سياسة إسرائيل في شرقي القدس هي بالأساس صورة بائسة. ساهمت في هذه السياسة أربع نتائج اقتصادية – اجتماعية في شرقي القدس، وهي: نقص المساحة الشاغرة، ونقص البنى التحتية الفعالة، ونقص في خدمات الجمهور وعدم اليقين إزاء النتائج في سوق العمل وتحسين الفرص للتعليم للفلسطينيين في شرقي القدس. على المستوى الفردي، يمكن التقدير بأنه وضع يخلق ضغطاً اقتصادياً في أوساط الكثيرين من سكان شرقي القدس العرب، المرتبط بأزمة السكن ومستوى المعيشة المنخفض الذي ينبع من نقص المساحات العامة وخدمات الجمهور والعوائق أمام تحسين فرص التعليم، وفي المستقبل أيضاً الفرص الاقتصادية.

الرأي العام في شرقي القدس

الجزء السابق من هذه الدراسة، تناول وصف الضائقة الاقتصادية وظروف الحياة في شرقي القدس، وفصل الخطوط الأربعة لسياسة إسرائيل، التي ربما ساهمت في ذلك. في هذا الجزء، سيتم التطرق إلى الرأي العام في شرقي القدس استناداً إلى أربعة مصادر:

المصدر الأول هو النشرة السنوية الإحصائية للقدس، التي يصدر في كل سنة معهد القدس لأبحاث السياسات منذ العام 1982.

المصدر الثاني هو الباروميتر العربي، الذي يعتبر نفسه "شبكة أبحاث غير حزبية، تعرض تصورات عن المواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن العادي في أرجاء العالم العربي". بيانات الباروميتر العرب تصل من مصادر فلسطينية وعربية، وتشمل بيانات أخرى غير مشمولة في السنويات الإحصائية للقدس، مثل معلومات عن مستوى تدين الفرد. الشريك المحلي المسؤول عن جمع البيانات في شرقي القدس والضفة الغربية للباروميتر العربي هو المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والاستطلاعات (بي.سي.بي.اس.آر) برئاسة الدكتور خليل الشقاقي.
المصدر الثالث هو نتائج استطلاع خاص أجري في شرقي القدس في تشرين الثاني 2022 من قبل الدكتور خليل الشقاقي.

المصدر الرابع هو نتائج استطلاع من حزيران 2022، الذي أجري بطلب من الدكتور ديفيد بولك من معهد واشنطن، ونفذه المركز الفلسطيني للرأي العام. وقد أجري هذا الاستطلاع في 6 – 21 حزيران 2022 وشمل عينة تبلغ 300 فلسطيني بالغ من السكان القانونيين في شرقي القدس، الذين يعيشون داخل حدود البلدية.
لتوحيد البيانات من هذه المصادر الأربعة وعرض نتائج لها صلة بأسئلة البحث الأخرى التي عرضت في هذا المقال، فقد قمنا بتنظيم البيانات حول ثلاثة مواضيع رئيسية: توجهات اقتصادية واجتماعية، وتوجهات سياسية، وتوجهات دينية.
توجهات اقتصادية
الوضع الاقتصادي المتدني في شرقي القدس مرتبط بعاملين أساسيين: الأول، أزمة السكن النابعة من توسيع الأحياء اليهودية في المنطقة ومن جدار الفصل. الثاني، نقص قدرة الفلسطينيين في شرقي القدس على تحويل إنجازات في مجال التعليم والثقافة إلى نتائج أفضل في سوق العمل، في تضافر مع التهديد بخفض التمويل لصالحهم في مجال التعليم والثقافة.
استطلاع مركز "بي.سي.بي.اس.آر" في شرقي القدس يوفر دعماً آخر لهذا الاستنتاج. ويظهر أن نسبة المستطلعين قالوا بأن الأمر الذي يحبونه بدرجة أقل في الحياة في شرقي القدس هو الوضع الاقتصادي وغلاء المعيشة، الذي ارتفع من 3.9 إلى 6.1 في المئة في الأعوام 2010 – 2023، أو ارتفاع يبلغ 56.41 في المئة. يقدم الاستطلاع أيضاً دعماً ما للاستنتاج الثاني، حيث نسبة المستطلعين الذين قالوا بأنهم "يقلقون جداً" من "فقدان القدرة على الوصول إلى تعليم مناسب لابنهم"، ارتفعت من 31.6 في المئة في 2010 إلى 34 في المئة في 2022.
الدوريات السنوية الإحصائية للقدس التي ينشرها معهد القدس لأبحاث السياسات، تقدم بيانات عن التشغيل والفقر في شرقي القدس وتساهم في تقدير الوضع الاقتصادي هناك. بنظرة أولى، تشير بيانات الدوريات السنوية الإحصائية إلى حدوث تحسن في مجال التشغيل في شرقي القدس. يتبين من هذه البيانات أن نسبة البطالة في أوساط العرب في القدس في بداية العقد السابق تراوحت بين 10 – 12 في المئة. هذه النسبة في انخفاض منذ ذلك الحين بشكل مستمر، سواء في أوساط اليهود أو في أوساط الفلسطينيين، كما يبدو نتيجة لوباء كورونا.

من بين الدول التي تعد فيها نسبة الفقر الأعلى في العالم حتى العام 2023 نجد جنوب السودان في المكان الأول، 82.3 في المئة، وغواتيمالا في المكان العاشر، 59.3 في المئة. في الولايات المتحدة 11.6 في المئة من السكان يعيشون في فقر. وللمقارنة، في الفترة بين 2011 – 2020 حوالي 79.9 في المئة من الأطفال الفلسطينيين في القدس يعيشون في فقر. وبلغت في أوساط البالغين

المنفصلين عن الأطفال وعن الشيوخ في هذه البيانات 72.8 في المئة، في حين تبلغ في أوساط العائلات 70 في المئة. يشار إلى أنه قد حدث انخفاض حقيقي في كل واحدة من هذه الفئات في هذه الفترة. نسبة الفقر في أوساط الأولاد انخفضت من 86 في المئة في 2011 إلى 70.3 في المئة في 2020، وانخفضت في أوساط البالغين من 81 في المئة إلى 61.4 في المئة. وفي أوساط العائلات من 75 في المئة إلى 57.3 في المئة. ولكن حتى بعد التحسن، فإن الفلسطينيين في شرقي القدس هم بين المجموعات السكانية الفقيرة في العالم.

الوضع الاقتصادي المتدني للفلسطينيين في القدس كما يتضح من البيانات السنوية الإحصائية ومن المكتب المركزي للإحصاء، تؤكده أيضاً بيانات الباروميتر العربي، ويعكس النتائج التي عرضت في استطلاع مركز (بي.سي.بي.اس.آر) التي يتضح منها أن المستطلعين يقلقون جداً من الوضع الاقتصادي. خلال الفترة بين 2010 – 2021، عندما سئلوا عن "ما هو التحدي الأهم الذي يقف أمام فلسطين الآن"، في أربع جولات استطلاع من خمس، أجاب معظم الفلسطينيين في شرقي القدس بأن التحدي هو الوضع الاقتصادي (في 2022 أجابوا بأن التحدي هو الأمن والاستقرار). متوسط يبلغ 34.33 في المئة أشاروا إلى هذا التحدي خلال كل الفترة حسب الباروميتر العربي، أي بين الأعوام 2009 – 2022.

بخصوص المخاوف الاقتصادية للعرب في شرقي القدس – كما يبدو أيضاً لعدم كفاية ساعات عملهم– يبدو أن طبيعة تشغيلهم غير مجدية تماماً رغم النسبة المرتفعة نسبياً للتعليم العالي في أوساط هؤلاء السكان. وحسب البيانات السنوية الاحصائية وبيانات المكتب المركزي للإحصاء، فإنه خلال الأعوام 2012 – 2021 كان متوسط نسبة الحاصلين على اللقب الأول في قوة العمل في أوساط العرب في شرقي القدس 63.3 في المئة، ومتوسط نسبة للحاصلين على اللقب الثاني هو 72.9 في المئة. المعدلات الموازية في أوساط السكان اليهود في القدس كانت 88.9 و90.9 في المئة على التوالي. حسب هذه البيانات، يتوقع أن السكان اليهود في القدس سيعملون في وظائف أعلى مع راتب أكبر – هكذا هو الأمر. مع ذلك، إذا أخذنا في الحسبان النسبة العالية نسبياً للحاصلين على تعليم عال في أوساط سكان شرقي القدس، فإن الفجوة بينهم وبين اليهود الإسرائيليين بخصوص الوظائف الرفيعة ومرتفعة الدخل لما يجب أن تكون واسعة كما هي. مثلاً، في الأعوام 2017 – 2021 كان متوسط نسبة سكان القدس اليهود الذين عملوا في الهايتيك 8 في المئة، في حين متوسط نسبتهم في أوساط العرب كان 0.9 في المئة فقط. إضافة إلى ذلك، سجل في أوساط اليهود زيادة 12 في المئة في هذه الفترة مقارنة مع السنة الماضية في التشغيل في قطاع الهايتيك، في حين انخفضت في أوساط العرب في شرقي القدس. بشكل مشابه، متوسط نسبة اليهود الذين تم تشغيلهم في سلك الأكاديميا في الأعوام 2012 – 2021 كان 37.2 في المئة، في حين أن الفلسطينيين في شرقي القدس تم تشغيلهم في الأكاديميا بنسبة 15.8 في المئة. في المقابل، وفي الفترة نفسها، فإن نسبة الفلسطينيين العرب في شرقي القدس الذين عملوا في أعمال لا تحتاج إلى كفاءة خاصة، كانت بالمتوسط 18 في المئة، في حين أنها بلغت في أوساط اليهود 7.1 في المئة.

للإجمال، تدل البيانات على أن الكثيرين في أوساط الفلسطينيين في شرقي القدس المشاركين في قوة العمل، يكتفون بأعمال أقل سمواً وبراتب أقل رغم المعدل المرتفع للحاصلين على تعليم عال في أوساط السكان.

سيكون من الخطأ القول إن البيانات تعرض صورة مخيبة للأمل تماماً للوضع الاقتصادي في شرقي القدس. فالبيانات تشير بوضوح إلى انخفاض في نسبة البطالة وإلى انخفاض في نسبة الفقر المرتفع في هذه المنطقة من المدينة. ولكن رغم التحسين، فما زال الناس قلقين جداً من الوضع الاقتصادي، وبقيت نسبة الفقر مرتفعة، هذا بالأساس بسبب عاملين: الأول، أزمة

السكن في الأحياء العربية في شرقي القدس، الذي ينبع من توسيع الأحياء اليهودية في المدينة، ثم جدار الفصل الذي يواصل جباية الثمن؛ بمعنى ارتفاع الأسعار وتقليل المساحات. والسبب الثاني هو أنه رغم تقدم ما في مجال التعليم والتعليم العالي في شرقي القدس إلا أن هناك دلائل على أن السكان لم يترجموا تقدمهم في هذا المجال إلى مكاسب اقتصادية في سوق العمل بنجاح. ويحوم في الأفق تهديد جدي، وهو تقليص التمويل للدفع قدماً بالتعليم العالي للعرب في شرقي القدس على خلفية معارضة وزير المالية سموتريتش للأموال المخصصة لمواصلة وتوسيع الخطة 3790. إضافة إلى ذلك، فإن تقليصاً محتملاً لهذا التمويل هو أمر مقلق في ضوء الإنجازات الواعدة، لا سيما في مجال التعليم العالي للعرب في شرقي القدس في الأعوام 2018 – 2023، والمرتبطة بتمويل الخطة 3790.

* * *

تقارير

i24NEWS : التوترات الحدودية بين إسرائيل ولبنان تنتقل إلى قاعات الأمم المتحدة

من المقرر أن يقوم وفد لبناني برئاسة وزير خارجيته بزيارة نيويورك قبيل المداولات المقبلة بشأن تجديد تفويض قوة الأمم المتحدة المسؤولة عن المنطقة وذكرت هيئة البث الرسمية الإسرائيلية "كان" اليوم الخميس أن وفدا من كبار المسؤولين الإسرائيليين سيغادر إلى الولايات المتحدة في الأيام المقبلة لعقد اجتماعات في مقر الأمم المتحدة بشأن التوتر الحالي المتصاعد على طول الحدود الشمالية للبلاد مع لبنان .

ووفقًا للتقرير، تعتزم شخصيات رفيعة المستوى من وزارة الخارجية الإسرائيلية وقواتها المسلحة الدخول في محادثات مع مسؤولي الأمم المتحدة وسفراء أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في خطوة تهدف إلى التأثير على تمديد ولاية اليونيفيل، التي من المقرر أن تنتهي بحلول نهاية الشهر.

بالتزامن مع ذلك، من المقرر أن يقوم وفد لبناني برئاسة وزير خارجيته بزيارة نيويورك. وتأتي هذه الزيارة قبيل المداولات المقبلة بشأن تجديد تفويض قوة الأمم المتحدة المسؤولة عن المنطقة. ومن المقرر أن تتم المباحثات بين الوفدين وسط التوترات الحدودية والمسائل المستمرة المتعلقة بخيام حزب الله التي أقيمت على الجانب الإسرائيلي من "الخط الأزرق" الذي يفصل الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

الخط الأزرق هو خط الانسحاب الفاصل بين لبنان وإسرائيل، أعلنت عنه الأمم المتحدة عام 2000، بعد حرب بين البلدين. تتمركز اليونيفيل كقوة حفظ سلام للإشراف على الوضع. وتصاعدت التوترات على طول الخط الأزرق في الأشهر الأخيرة، أبرزها وجود خيام مؤقتة لحزب الله وإطلاق صواريخ مضادة للدبابات من لبنان باتجاه دوريات للجيش الإسرائيلي حتى الجانب الإسرائيلي من الحدود. ووسط التصعيد، حذر وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت حزب الله وزعيمه حسن نصر الله يوم الثلاثاء من أن إسرائيل "لن تتردد في استخدام كل قوتنا" ضد الحركة اللبنانية المسلحة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: وزير الخارجية: اتفاق مع السعودية بالإضافة الى صفقة دفاع أمريكية سيجعلان من الطموحات النووية الخليجية "غير ضرورية"

إيلي كوهين يقول إن المعاهدة الأمنية ستطمئن حلفاء واشنطن في المنطقة بأنهم محميون من العدوان الإيراني، وتلغي الحاجة إلى أسلحة نووية

قال وزير الخارجية إيلي كوهين الثلاثاء إنه في حال وافقت الولايات المتحدة على اتفاقية دفاع مع الرياض في إطار اتفاق تطبيع محتمل بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل، فإن ذلك سيطمئن دول الخليج بأنها محمية من العدوان الإيراني وسيجعل طموحاتها النووية "غير ضرورية." وكجزء من التحركات نحو التطبيع مع إسرائيل، تسعى الرياض إلى معاهدة أمنية متبادلة على غرار الناتو تُلزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها إذا تعرضت لهجوم. بالإضافة إلى ذلك، تريد الرياض اتفاقا صريحا لبرنامج نووي مدني يتم مراقبته ودعمه من قبل الولايات المتحدة، والقدرة على شراء أسلحة أكثر تقدما من واشنطن مثل نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية (THAAD) والذي يمكن استخدامه لمحاربة ترسانة إيران الصاروخية المتزايدة.

في مقال رأي كتبه وزير الخارجية ونشرته صحيفة" وول ستريت جورنال"، افترض كوهين أن اتفاقية دفاع بين واشنطن والرياض يمكن أن تهدئ من المخاوف الإقليمية بشأن العداء الإيراني. وكتب: "قد يطمئن التعهد الدفاعي دول الشرق الأوسط، وخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج." وقال كوهين "هذا النهج سيجعل الطموحات النووية الفردية غير ضرورية، ويعزز الاستقرار الإقليمي وأجندة السلام والتطبيع". لطالما كانت إسرائيل قلقة بشأن إمكانية تحويل مفاعل نووي مدني إلى استخدامات عسكرية. وكتب كوهين أن "الجهة الموحدة، التي تجمع بين الدول السنية المعتدلة وإسرائيل، ستكون بمثابة رقابة فعالة على مطامع إيران المتنامية"، مضيفا أنه لا تزال هناك حاجة إلى منع طهران من الحصول على سلاح نووي "من خلال الضغط الاقتصادي والدبلوماسي الدولي ووجود تهديد عسكري حقيقي." وقال إن كوريا الجنوبية، التي تتمتع بالتزام دفاعي من الولايات المتحدة، يمكن أن تستخدم "كنموذج محتمل لخفض التصعيد" في الشرق الأوسط. وكتب كوهين يقول: "كوريا الجنوبية، على الرغم من أنها تعيش في ظل جارة مسلحة نوويا ولديها الوسائل لتطوير أسلحتها النووية، فقد امتنعت عن تطوير الأسلحة النووية"، مضيفا "يعمل الالتزام الدفاعي للولايات المتحدة كرادع في كوريا الجنوبية ضد العدوان الشمالي." بالإضافة إلى متطلبات الرياض، ورد أن الخطوات المطلوبة من إسرائيل مقابل تطبيع العلاقات تشمل تعهدا رسميا بعدم ضم الضفة الغربية أبدا، والتزاما بعدم إقامة المزيد من المستوطنات أو توسيع حدود المستوطنات القائمة، لترك الباب مفتوحا أمام دولة فلسطينية محتملة في المستقبل.

في وقت سابق هذا الأسبوع، قال كوهين لموقع إخباري عربي إنه إذا كان على إسرائيل عرض تنازلات للفلسطينيين لإبرام اتفاق مع السعودية، فستجد طريقة للقيام بذلك. وقال كوهين في مقابلة أجراها معه موقع" إيلاف "اللندني الناطق بالعربية، والذي يُنظر إليه على أنه قناة للرسائل العامة بين اسرائيل والرياض، "القضية الفلسطينية لن تكون عائقا أمام تحقيق السلام"، مضيفا "أثبتنا ذلك أيضا في اتفاقيات أبراهام. ولدينا جميعا مصلحة في تحسين الحياة في مناطق السلطة الفلسطينية."

جاءت التعليقات وسط مخاوف من استبعاد أن تحظى أي تنازلات تجاه الفلسطينيين بدعم العناصر اليمينية المتطرفة في حكومة نتنياهو، وبعد أن قال رئيس حزب "يش عتيد" المعارض يائير لبيد وزعيم حزب "الوحدة الوطنية" بيني غانتس، بحسب تقارير، إنهما لن ينضما إلى ائتلاف برئاسة زعيم حزب "الليكود". ومع ذلك، ورد أنهم سيدرسان دعم اتفاق مع السعودية من خارج الحكومة. ولطالما سعى نتنياهو إلى ما يُنظر إليه على أنه اتفاق تطبيع بعيد المنال مع السعوديين، ووصفه مرارا بأنه أحد الأولويات العليا لحكومته. مثل هذا الاتفاق سيشهد تقديم الرياض حزمة مساعدات كبيرة وغير مسبوقة للمؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية، وتقليص علاقتها المتنامية مع الصين، والمساعدة في إنهاء الحرب الأهلية في اليمن. ومن غير الواضح أين تقف المحادثات بالضبط، ومدى انخراط إسرائيل فيها. في الشهر الماضي، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن، "نحن بعيدون جدا [عن اتفاق سعودي]. لدينا الكثير لنتحدث عنه."

* * *

القناة الـ 13: توتر في الشمال: إسرائيل تُدرك أنه يجب تعزيز الردع أمام حزب الله

بقلم ألون بن دافيد

ترجمة: فاتن أيوب . مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

أفادت تقديرات إسرائيلية، صباح اليوم الأربعاء، أن الفرصة متزايدة للتصعيد أمام حزب الله على الحدود الشمالية، ويدركون أن إسرائيل سيكون مطلوبًا منها اتخاذ إجراءات، ربما تكون أكثر هدوءًا، من أجل تعزيز الردع ضد حزب الله في لبنان. وقد حذر وزير الجيش يوآف جالانت، يوم أمس، الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله من بأن لا يرتكب أي خطأ، لكن لا يجب النظر إلى كلماته على أنها تحذير قبل وقوع الكارثة، ورغم أن هناك فهم سائد في إسرائيل بأنه بالرغم من حقيقة أن كلًا من إسرائيل وحزب الله غير معنيتان في الوصول إلى مواجهة، إلا أن خطر التوجه نحو تصعيد واسع يتزايد جدًا.

يسمح حزب الله لنفسه بالإقدام على مزيد من المخاطر على طول الحدود، التقدم، ومن بين أمور أخرى، نصب الخيمة نفسها التي أقيمت في الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية لمدة شهرين ونصف. كما رأينا في عام 2006، عندما اندلعت حرب لبنان الثانية، في الوقت الذي لم نكن معنيين بها أيضًا - كان تدهور الأمور والمواجهة على هذا المنحدر سريع للغاية.

هذا ويعترف مسؤولون رفيعو المستوى في الجيش الإسرائيلي بأن عدم التصرف بشكل أولي ضد الخيمة في الأراضي الخاضعة لسيادة إسرائيل كان خطأ يشير إلى ضعف معين. وحسب التقديرات، فإن نصر الله يستمد تشجيع من التوتر السياسي الحاصل في داخل المجتمع الإسرائيلي، ويعطي موافقة للأنشطة الاستفزازية التي يقوم بها النشطاء في منظمته استعدادًا للمخاطرة بالخروج لعدة أيام من القتال.

قد تناول رئيس الحكومة ووزراؤه خلال نقاش الكابينت السياسي الأمني الذي عُقد يوم الأحد الماضي، واستمر ست ساعات، الوضع الأمني الحساس تجاه تنظيم حزب الله في القطاع الشمالي. كما حذر كبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي الذين حضروا النقاش الوزراء من أن تقييم أهمية "المواجهة المحدودة مع حزب الله" معقد للغاية في الواقع الحساس الحالي. ووفقًا

للمسؤولين، حتى البدء في خطوة يمكن النظر إليها في إسرائيل على أنها "محدودة" - يمكن أن تتطور إلى حدث أوسع بكثير. بالإضافة إلى ذلك، استعرض المسؤولون الأمنيون أمام الوزراء وضع لبنان الهش والتداعيات الأمنية لما تم تعريفه من قبل مصدر سياسي على أنه "كون لبنان دولة متهالكة بلا قيادة". وأثناء النقاش أُبلغ أعضاء الكابينت بضرورة التفريق بين الخطط الحقيقية والنشاطات التي يقوم بها حزب الله، وبين ما يُعرف بـ "استفزازات على السياج" فقط ، مثل تلك الخيمة.

* * *

معاريف: التوتر في الشمال: تخوف إسرائيلي من قيام حزب الله بتنفيذ عملية خطيرة

بقلم تل ليف رام

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع .مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

رغم التهديد الصريح الذي وجهه وزير الأمن يوآف غالنت لحزب الله، إلا أن التقدير السائد في المنظومة الأمنية هو أن إسرائيل وحزب الله ليسا في وضع عشية الحرب. ومع ذلك، وعلى خلفية الأمور، في المنظومة الأمنية يشخصون أن حزب الله مُصرّ على الاستمرار في الاستفزازات على السياج، التي يقوم بها نشطاؤه، بالتوازي مع بناء العائق الممتد على طول الحدود، فطالما استمر بناء العائق في الأشهر القريبة القادمة؛ ربما تتخذ عمليات الإرباك شكلًا أكثر عنفًا، من شأنه أن يتسبب بوقوع حدث خطير، ومن هناك يأتي الانزلاق السريع إلى التصعيد.

نقطة الانطلاق في إسرائيل هي أن حزب الله، الذي كان مسؤولًا عن تسلل مسلح قبل أربعة أشهر لتنفيذ عملية خطيرة في مجدو؛ ربما يعود ويحاول القيام بتنفيذ عملية خطيرة، وذلك من خلال تحليل غير صحيح بشأن طبيعة الرد الإسرائيلي في حال تم تنفيذ مثل هذه العملية.

إلى جانب هذا، أكثر من مجرد تهديد صريح تجاه حزب الله، مثل ذلك الذي أطلقه غالنت، فالمقصود أيضًا رسالة إلى نصر الله بأن إسرائيل ليست معنية بالحرب، لكن يُمكن أن تتطور مثل هذه الحرب سريعًا إذا أخطأ نصر الله في حساباته. ومقارنة بالمواجهات المحدودة والمقيدة المعروفة في السنوات الأخيرة في قطاع غزة، في كل ما يتعلق بحدود الشمال فالوضع مختلف. بوقوع حدث خطير يؤدي بشكل فوري إلى التصعيد في المنطقة، فإن فرصة لجمه قبل أن يتحول إلى حرب حقيقية أقل احتمالًا. لذلك تصرح جهات أمنية في إسرائيل بأن من مصلحة إسرائيل أن تلجم توجهات حزب الله هذه، قبل ان تتطور الأمور على الأرض. في الوقت الراهن، في المنظومة الأمنية يرون أن نشاطات حزب الله على السياج لن تغير نمط بناء العائق في الأشهر القريبة أيضًا.

* * *

ردود إسرائيلية غاضبة من تجميد موازنات بلديات فلسطيني 48 لهذه الأسباب

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

فور إعلان وزير المالية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بيتسلئيل سموتريتش، زعيم حزب "الصهيونية الدينية" تجميد تحويل 314 مليون شيكل (حوالي 85 مليون دولار) إلى السلطات المحلية في المدن والبلدات الفلسطينية في الداخل المحتل، فقد تلقى سلسلة من الهجمات المعارضة لقراره، لأنه سيضع هذه السلطات في عجز مالي، فيما طالبت المعارضة بنيامين نتنياهو بضرورة التدخل، لأن شريكه في الائتلاف أعلن الحرب على مليوني فلسطيني.

موران أزولاي مراسلة الشؤون الحزبية بصحيفة يديعوت أحرونوت، أكدت أن "انتقادات حادة في صفوف المعارضة ضد قرار سموتريتش تصدرها رئيس "المعسكر الوطني"، بيني غانتس، الذي وصفه بالعنصري، لأن التعامل مع الجريمة بين فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 في مصلحة الإسرائيليين بأسرهم، ويتطلب استثمارات واسعة وجادة في جميع المجالات: التعليم والبنية التحتية والرعاية الاجتماعية، وهذا القرار يضر بكل الإسرائيليين وليس بفلسطيني 48 وحدهم." ونقلت في تقريرها عن عضو الكنيست، غلعاد كاريب، من حزب "العمل"، أن "سموتريتش أعلن الحرب على مليوني فلسطيني في الدولة، أما ميراف كوهين من حزب "يوجد مستقبل" فاعتبرت أن" سموتريش يحاول أن يلعب دوره كحزبي يميني لا يعطي المال للفلسطينيين"، معربة عن خوفها من "الإجراءات الاحتجاجية التي سيقومون بها، بما في ذلك الإغلاق."

رئيسة حزب العمل، ميراف ميخائيلي، هاجمت سموتريتش، مؤكدة أن "هدف قراره بث الفوضى وترحيل فلسطيني 48، وبدء حرب بين اليهود والفلسطينيين، وإشعال النار في المنطقة حتى يمكن طردهم من هنا، مع أن قوات الأمن أخبرته أن القرار يلحق الضرر، كما أن وزارة الداخلية مذهولة من هذه العنصرية المدمرة تجاه الفلسطينيين، لأن هذه الحكومة تدار بطريقة غير مسؤولة، وعندما يدرك الفلسطينيون أن هناك من هو داخل الحكومة ضدهم بهذه الطريقة المستهدفة، ويمنع الميزانيات منهم، فإن قلقهم سيتضخم مرات عديدة، وسيشعرون أن الدولة تعمل ضدهم بشكل واضح، وهي تواجه خطر الاشتعال بسبب هذه الأيديولوجية المسيحانية الخطيرة."

أما عضو الكنيست، زئيف إلكين، من معسكر الدولة، فأكد في مقابلة مع صحيفة" يديعوت أحرونوت" أن "الأضرار التي ستلحق بالميزانيات ستشجع المقاومة المسلحة، هذا القرار عبارة عن مزيج من العنصرية والغباء، سموتريتش يضرّ عمليا بوحدة وسيادة الدولة."

رئيس بلدية رهط، عطا أبو مديغم، حذر في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت، من "العواقب على أرض الواقع لتجميد الأموال للبلديات الفلسطينية، لأنه سيكون لديه عجز قدره ثمانية ملايين شيكل في الميزانية، ولن يتمكن من تنفيذ الخدمات الأساسية، ولا يمكنني استلام الأموال من مصادر أخرى، وسأواجه عجزًا في الموازنة والمدفوعات، ولا يوجد من يسدد هذا العجز، لأن أجندة سموتريتش ترى أن الفلسطينيين ليسوا مواطنين، ولأنه يعتقد أن العمل ضدنا لم يكتمل عام 1948، فإنه اليوم يريدون أن يكمله، ويقضي علينا، من خلال إعلان الحرب عليهم، وزارة المالية تسيء إلينا، لكن هذا ليس محل بقالة والد الوزير، إنه مال عام."

كما أن زعيم المعارضة، يائير لابيد، هاجم في تقرير القرار، مؤكدًا أن "هذه موازنات للبلديات الضعيفة موجودة منذ سنوات عديدة، أشعر بالخجل من الحكومة، ولأن العنصرية أصبحت سياسة رسمية لإسرائيل."

رئيس السلطات المحلية، حاييم بيبس، وجه رسالة إلى نتنياهو، طالبه بإلغاء تجميد الميزانيات، وناشده بـ"التدخل العاجل والفوري لوقف قرار سموتريتش، لأن السلطات المحلية العربية الأكثر ضعفًا، وعلى وشك الانهيار، وإن التجميد المطول

للميزانيات يؤدي بالسلطات لحالة من الخلل الوظيفي، وعدم القدرة على تقديم الخدمات لسكانها، ويجب أن تتلقى هذه السلطات المساعدة الفورية، من خلال حقن الموارد والميزانيات، لأننا إذا لم نعتن بها اليوم، فسيتعين علينا دفع تكلفة إصلاح الأضرار في المستقبل، وستكون مضاعفة عدة مرات."

في حين أكد رئيس بلدية الطيبة المحامي، شعاع مصاروة، في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت "أن "هذا قرار يتحدى السلطات المحلية الفلسطينية، وتفوح منه رائحة عنصرية، لأنه من غير المعقول أن تتحدث الحكومة بلغتين: فمن ناحية نحن مواطنون يقع على كاهلنا كثير من الأعباء، ومن ناحية أخرى تأخذ الميزانيات التي وافقت عليها الحكومة السابقة، وإضافة ادعاءات وهمية مثل دعم "الإرهاب"، وأنا آسف أننا وصلنا لوضع يوجد فيه وزراء لليهود فقط، والآن وصلنا لذروة وزراء المستوطنين، هذا إعلان حرب علينا، لأننا بدون الميزانيات ستنهار سلطاتنا المحلية، في ظل الأزمة الاقتصادية المحلية والعالمية."

من جهة أخرى، أكد رئيس بلدية عرعرة، مضر يونس، أن "القرار لا يسمح فقط بمكافحة الجريمة، بل الغرض منه إلحاق الأذى المباشر بالسلطات المحلية، وسحق المجتمع الفلسطيني، ولن نسمح بحدوث ذلك"، أما رئيس بلدية أم الفحم، سمير صبحي، فأشار إلى أن "السنوات الماضية شهدت تخفيض العجز من 80 إلى 30 مليون شيكل، وللأسف فإن وزير المالية يتسبب في أضرار جسيمة لنا، ويستهدف قدرتنا على الاستمرار بالتصرف بطريقة متوازنة وتقديم الخدمة، وربما عن قصد، لأن صدماته المستمرة تتعامى عن الثمن الباهظ الذي دفعناه نحن وأطفالنا والمجتمع الفلسطيني ككل."

في ضوء ذلك، تأتي التوجهات والقرارات السياسية والأمنية، التي اتخذها وزير مالية الاحتلال، لتتماشى مع نظرته العنصرية تجاه فلسطيني 48، وتقديراته بشأن انخراطهم في المزيد من الأعمال الوطنية، حتى لو جاءت بلباس مدني سلمي، إذ يعتبرهم نقطة الضعف لدولة الاحتلال، كما حصل في هبة الكرامة في أيار/ مايو 2021، وقبلها في هبة تشرين الأول/ أكتوبر 2000، ومن قبلهما في آذار/ مارس 1976، حين بدأ التأريخ ليوم الأرض.

* * *

تقرير: نتنياهو يسعى لتشكيل "حلف دفاعي" مع واشنطن كجزء من الاتفاق مع السعودية

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

مسؤول أميركي رفيع ينفي تقرير "وول ستريت جورنال" حول "إطار عمل متفق عليه بخصوص اتفاق يقضي باعتراف السعودية بإسرائيل"؛ في حين يشير تقرير إسرائيلي إلى أن نتنياهو يسعى لتشكيل "حلف دفاعي" مع واشنطن كجزء من الاتفاق مع السعودية. ويسعى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، للتوصل إلى اتفاق حول تشكيل "حلف دفاعي" مع الولايات المتحدة الأميركية، يركز على "تعزيز الردع" ضد إيران، في إطار المفاوضات حول صفقة بين الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل، وذلك بحسب ما نقل موقع "واللا" عن أربعة مسؤولين أميركيين وإسرائيليين "رفيعي المستوى."

جاء ذلك في حين قال البيت الأبيض، الأربعاء، إنه لا يوجد إطار عمل متفق عليه بخصوص اتفاق يقضي باعتراف السعودية بإسرائيل. وقال المتحدث باسم الأمن القومي، جون كيربي، إنه "لا يزال هناك الكثير من المناقشات التي ستُجرى هنا." وأضاف "ليس هناك اتفاق على مجموعة من المفاوضات ولا يوجد إطار متفق عليه بخصوص التطبيع أو أي من الاعتبارات الأمنية الأخرى التي لدينا وأصدقائنا في المنطقة". وتابع "هناك التزام بمواصلة المحادثات والمضي قدما"، موضحا أن "محادثات التطبيع بين السعودية وإسرائيل مستمرة."

وتأتي تصريحات كيربي، في أعقاب تقرير صدر عن صحيفة "وول ستريت جورنال" بهذا الشأن، في وقت سابق اليوم. وفي ما يتعلق بالاجتماع المرتقب والذي طال انتظاره إسرائيليا، بين نتنياهو والرئيس الأميركي، جو بايدن، قال كيربي إن بايدن سيلتقي بنتنياهو "في مكان ما في الولايات المتحدة" في وقت لاحق من هذا العام، لكنه تجاهل سؤالا عما إذا كان من المقرر عقد اللقاء في البيت الأبيض.

وحول مساعي نتنياهو للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة على تشكيل "حلف دفاعي" لمواجهة "التهديد الإيراني"، أشار "واللا" إلى أن اتفاقا من هذا القبيل يجب أن يحصل على موافقة الكونغرس، الأمر الذي سيمنح تل أبيب ضمانات أمنية قوية، في الوقت الذي تتحول فيه إيران إلى دولة عتبة نووية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، إن "محادثات مثمرة" أجريت حول اتفاق محتمل وإنه يتوقع مزيدا من المحادثات في الأسابيع المقبلة. وأضاف "أحرزنا تقدما في عدد من القضايا. لن أتحدث عن ماهية التقدم، لكن ما زال أمامنا طريق طويل يتعين قطعه، مع مستقبل غير مؤكد."

وأكد ثلاثة مسؤولين إسرائيليين وأميركيين رفيعي المستوى، تحدثوا إلى "واللا" (لم يسمهم)، أنه خلال المكالمة الهاتفية بين نتنياهو والرئيس الأميركي في منتصف تموز/ يوليو الماضي، قال نتنياهو لبايدن إن "لديه فكرة لاتفاق أمني إسرائيلي أميركي" وذلك دون الخوض في التفاصيل.

وقال نتنياهو لبايدن إنه معني بإيفاد وزير الشؤون الإستراتيجية في حكومته، رون ديرمر، الذي يعتبر من الشخصيات المقربة من نتنياهو والذي شغل في السابق منصب سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، إلى واشنطن، بهدف "عرض الفكرة بشكل مفصّل على مسؤولي البيت الأبيض."

وبحسب التقرير فإنه "ليس من الواضح ما هي تفاصيل الفكرة التي يحاول نتنياهو وديرمر الدفع بها"، غير أنه نقل عن مسؤول إسرائيلي رفيع أن نتنياهو يعتزم تشكيل "حلف دفاعي" مع واشنطن، "يركز على التهديد الإيراني والسيناريو المستقبلي المحتمل بتطوير إيران أو حصولها على أسلحة نووية." وأوضح التقرير أن ديرمر هو المحرك الأساسي لهذه المبادرة منذ عودة نتنياهو إلى منصب رئيس الحكومة، في كانون الثاني/ يناير المقبل. وقال المسؤول الإسرائيلي إن "نتنياهو وديرمر طرحا هذه الفكرة قبل بضعة أشهر وتم ذكرها بإيجاز في محادثات مع مسؤولين كبار في إدارة بايدن في الأسابيع الأخيرة."

يذكر أن نتنياهو وديرمر حاولا التوصل إلى اتفاقية "حلف دفاعي" بين إسرائيل والولايات المتحدة، وأجرى الاثنان محادثات حول هذه المسألة مع كبار المسؤولين في إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب عام 2019، الأمر الذي عارضته أجهزة الأمن الإسرائيلية، مشيرين إلى أن اتفاقا كهذا "سيحد من حرية عمل الجيش الإسرائيلي في المنطقة."

وفي حين تعزز اتفاقية "حلف دفاعي" بين إسرائيل والولايات المتحدة التعاون الأمني والعسكري القوي بالفعل بين الجانبين من جهة، إلا أنها قد تمنح الولايات المتحدة أيضًا المزيد من أدوات الضغط للتأثير على إسرائيل في ما يتعلق بالأنشطة العملياتية للجيش الإسرائيلي، من جهة أخرى. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، قال ديرمر، الذي شغل حينها منصب سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة، خلال مؤتمر عقد في واشنطن، إن التحالف الدفاعي مع الولايات المتحدة سيوفر لإسرائيل "طبقة إضافية من الردع ضد التهديدات الأكثر خطورة التي تتعامل معها."

وقال ديرمر في ذلك الوقت إن مبادرته تتمثل بإبرام اتفاقية "محدودة ومركزة من شأنها أن تخدم المصالح الأمنية للطرفين ولكنها لن تقيد يدي إسرائيل عندما يتعلق الأمر بالعمليات العسكرية". في حين يرى نتنياهو أنه من الممكن الدفع باتجاه التوقيع على اتفاقية "حلف دفاعي" مع واشنطن، في إطار "صفقة أكبر" تدفع بها الولايات المتحدة مع إسرائيل والسعودية.

وكجزء من "محادثات التطبيع بين السعودية وإسرائيل عبر "صفقة شاملة"، تناقش الولايات المتحدة مع السعودية إبرام اتفاقية "تحالف دفاعي" بين الجانبين قد توفر للسعودية ضمانات أمنية أميركية وتمهد لإبرام صفقات أسلحة كبرى، وهي شروط تضعها الرياض للمضي قدما في هذه المساعي، بما يشمل دعم برنامج نووي مدني على الأراضي السعودية. ولم تستجب إدارة بايدن للمطلب السعودي بشأن تشكيل "تحالف دفاعي" بين الجانبين، لكنها وافقت على مناقشة تقديم "المزيد من الضمانات الأمنية المحدودة" للرياض، التي من شأنها تحسين العلاقات الأمنية بشكل كبير بين الولايات المتحدة والسعودية.

وبحسب "واللا"، فإن نتنياهو وديرمر يسعيان للحصول على اتفاق مماثل مع الولايات المتحدة، ويعتقدان أن السياق الواسع لصفقة شاملة بين الولايات المتحدة والسعودية سيساعد في الحصول على موافقة أميركية على "تحالف دفاعي" في ظل الشروط التي تريدها إسرائيل.

* * *